جامعـة عبد الحميـد ابن باديس بمستغانـم
كلية العلوم الاقتصادية علوم التجارية و علوم التسيير
قسم علوم مالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماسترأكاديمي

الشعبة: مالية ومحاسبة التخصص: تدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير

# دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية

مقدمة من طرف الطالب:
حمو عبدالله
لعاج يعقوب

أعضاء لجنة المناقشة:

| الصفة | الاسم و اللقب | الرتبة | عن الجامعة |
|---|---|---|---|
| رئيسا | قوديح احمد تركي | أستاذ محاضرأ | مستغانم |
| مقررا | تيفالي بن يونس | أستاذ محاضرأ | مستغانم |
| مناقشا | دحمان احمد | أستاذ مساعد | مستغانم |

السنة الجامعية:2019 -2020

**الاهداء**

اهدي هذا العمل المتواضع

الى

من احمل اسمه ب
كل فخر و اعتزاز

الى سندي و ملاذي وقوتي بعد الله عز و جل ، ابي العزيز اسال الله ان يحفظه لنا

الى

سر ابتسامتي و نور عيني ، الى التي تحملت الصعاب من اجلي ، الى التي جعلت الجنة تحت اقدامها امي العزيزة اسال الله ان يدمها و يحفظها لنا

الى

كل من ذكرهم قلبي ولم يسعهم قلمي .

**حمو عبدالله**
لعاج يعقوب

## كلمة شكر:

احمد الله واشكره على ما اتاني من العلم والمعرفة و الصحة . وعلى توفيق

لي في اتمام هذه المذكرة ،كما اتقدم بإخلاص الشكر والتقدير والاحترام الى الاستاذ

المشرف تيفالي بن يونس الذي زودني بالكثير من النصائح والتوجيهات والى لجنة

المناقشة الى من ساعدني في انجاز هذه المذكرة.

واشكر مدير مكتبة العلوم التجارية والاقتصادية وكل العاملين فيها والى كل من ساهم في

مساعدتي ماديا ومعنويا

كل التقدير واخلص التشكرات

حمو عبدالله ، لعاج يعقوب

| قائمة المحتويات | الصفحة |
| --- | --- |
| كلمة شكر | |
| اهداء | |
| قائمة المحتويات | |
| قائمة الجداول | |
| المقدمة | ا |
| **الفصل الأول: نظام الرقابة الداخلية** | 01 |
| المبحث الأول: مدخل الى الرقابة الداخلية | 03 |
| المطلب الأول:ماهية الرقابة الداخلية | 03 |
| المطلب الثاني: أنواع الرقابة الداخلية | 07 |
| المطلب الثالث: أهداف الرقابة الداخلية | 09 |
| المبحث الثاني: مكونات ومبادئ الرقابة الداخلية و معاييرها | 10 |
| المطلب الأول: مكونات الرقابة الداخلية | 10 |
| المطلب الثاني: مبادئ الرقابة الداخلية | 10 |
| المطلب الثالث: معايير الرقابة الداخلية | 11 |
| المبحث الثالث: المقومات الاساسية للرقابة الداخلية | 12 |
| المطلب الأول: المقومات المحاسبية لنظام الرقابة الداخلية | 12 |
| المطلب الثانيالمقومات الادارية لنظام الرقابة الداخلية | 14 |
| المطلب الثالث:الاجراءات الواجبة لتحقيق اهداف الرقابة الداخلية | 16 |
| المبحث الرابع : نماذج الرقابة الداخلية المشهورة | 20 |
| المطلب الاول : دليل الرقابة الكندي Guidance on control(coso1995) | 20 |
| المطلب الثاني : اطار بازل للرقابة في البنوك The Basel Framework(1998) | 21 |
| المطلب الثالث : الرقابة الخاصة بنظم المعلومات cobit | 23 |
| المطلب الرابع: اطار لجنة رعاية المنظمات coso | 24 |
| **الفصل الثاني: دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية** | 27 |
| المبحث الاول: ماهية القوائم المالية | 29 |
| المطلب الاول: تعريف القوائم المالية وخصائصه | 29 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثاني: مكونات القوائم المالية | 30 |
| المطلب الثالث : مستخدمو القوائم المالية | 35 |
| المبحث الثاني: جودة القوائم المالية | 37 |
| المطلب الاول: مفهوم جودة القوائم المالية | 37 |
| المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في جودة القوائم المالية | 39 |
| المطلب الثالث: خصائص جودة القوائم المالية | 42 |
| المبحث االثالث: اجراءات الرقابة الداخلية وتأثيرها على جودة القوائم المالية | 44 |
| المطلب الأول: دور الرقابة الداخلية في الحد من الغش | 44 |
| المطلب الثاني: دور التدقيق في تقييم نظام الرقابة الداخلية | 46 |
| **الفصل الثالث: دراسة العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية و جودة القوائم المالية دراسة ميدانية** | 50 |
| المبحث الأول: منهجية و عرض الاستبيان | 51 |
| المطلب الأول: منهجية الاستبيان | 51 |
| المطلب الثاني: عرض الاستبيان | 51 |
| المبحث الثاني: عرض بيانات الاستبيان | 52 |
| المطلب الأول: عرض بيانات الاستبيان | 52 |
| المطلب الثاني: عرض البيانات الوصفية | 56 |
| الخاتمة | 60 |
| المراجع | 62 |
| ملخص | 66 |

| رقم الجدول | عنوان الجدول | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| (1-1) | مراحل تطور مفهوم الرقابة الداخلية | 05 |
| (02-01) | أوزان الإجابات | 52 |
| (03-01) | توزيع عينة الدراسة حسب متغاير المسمى الوظيفي | 53 |
| (04-01) | توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي | 54 |
| (05-01) | توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص الأكاديمي | 54 |
| (06-01) | توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة | 55 |
| (01-07) | تحليل فقرات بيئة الرقابة | 56 |
| (01-08) | تحليل فقرات الملائمة | 58 |

| رقم الشكل | عنوان الشكل | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| (01-01) | مقومات نظام الرقابة الداخلية | 16 |
| (01-02) | اجراءات الرقابة الداخلية | 19 |
| (02-01) | معايير جودة المحاسبية | 38 |
| (02-02) | يوضح التدقيق الداخلي من الرقابة الداخلية | 47 |
| (03-01) | متغيرات الدراسة | 53 |

# المقدمة العامة

**مقدمة**

بعد التحولات لاقتصادية التي طرأت على العالم و التطورات التي طرأت على مستوى المحيط المالي و العالمي، و قد صاحب التطور الذي شهده العالم تطور على مستوى حجم و نشاطات المؤسسات الاقتصادية، حيث عرفت الرقابة الداخلية اهتماما كبيرا من قبل المنشآت في دول العالم و قد صاحب ذلك العديد من التساؤلات حول دور النظم الرقابية في الحد من هذه الأزمات مما أدى بالعديد من المنشآت إلى تصميم نظم رقابية داخلية تتماشى مع بنية و ثقافة المنشآت، لضمان السير الحسن لمصالحها و حماية ممتلكاتها و ضمان أصولها.

إن هذا التطور الاقتصادي جعل للقوائم المالية أهمية بالغة داخل المؤسسة بحيث تشمل القوائم المالية و ملحقاتها على كافة المعلومات المحاسبية التي تمكن مستخدمي هذه القوائم من الاعتقاد بأنها تمثل بعدالة المركز المالي، ونتائج الأعمال للمؤسسة، كما تجعل مستخدمها يثق بأنها تتضمن معلومات تساعده في تقييم أداء المؤسسة التي يرغب في اتخاذ قرار استشاري في شانها.

و نظرا لأهمية القوائم المالية بالنسبة لمستخدميها و مدى الاعتماد عليها في عمليات التنبؤ و التخطيط المستقبلي و اتخاذ القرارات كان لابد للإدارة من إتباع وسائل أو الإجراءات التي تسمح لها بتحسين من جودتها وعلى ضوء ما تقدم فان الإشكالية الرئيسية المطروحة في هذه الدراسة هي:

**ما مدى تأثير الرقابة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية؟**

و هذا التساؤل الجوهري يقودنا إلى طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

1 - هل تؤثر بيئة الرقابة في تحسين جودة القوائم المالية ؟

2 - هل يؤثر تقدير المخاطر في تحسين جودة القوائم المالية ؟

3 - ما مدى تأثير الأنشطة الرقابة و الاتصال في تحسين جودة الرقابة الداخلية ؟

4 - هل تؤثر أنظمة المعلومات و الاتصال في تحسين جودة القوائم المالية ؟

5 - هل تؤثر المراقبة في تحسين جودة القوائم المالية ؟

**الفرضيات :**

1 - تؤثر بيئة الرقابة في تحسين جودة القوائم المالية.

2 - تؤثر تقدير المخاطر في تحسين جودة القوائم المالي

3 - تؤثر الأنشطة الرقابة و الاتصال في تحسين جودة الرقابة الداخلية.

4 - تؤثر انظمة المعلومات و اتصال في تحسين جودة القوائم المالية

5 - تؤثر المراقبة في تحسين جودة القوائم المالية

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث من خلال أهمية الرقابة الداخلية على مستوى المؤسسات نظرا لزيادة نطاق الأنشطة التي تمارسها المؤسسات، حيث سنتناول خلال هذه الدراسة أنظمة الرقابة الداخلية و التعرض لأهم الخصائص التي من المفترض أن تكون عليها الرقابة الداخلية القوية و الفعالية.

**أهداف البحث:**

من خلال دراستنا سنحاول تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

-يهدف لإبراز أهمية الرقابة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية .

-يهدف إلى إيجاد نظام الدور الهام للرقابة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية.

-محاولة بيان الإطار النظري للرقابة الداخلية.

-يهدف إلى بيان العلاقة بين الرقابة الداخلية وجودة القوائم المالية .

**أسباب اختيار هذا الموضوع:**

توجد عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع دون غيره من المواضيع الاقتصادية الأخرى نذكر منها على وجه الخصوص:

-ملائمة هذا الموضوع مع تخصصي الدراسي.

-حاجة المؤسسات الجزائرية للرقابة الداخلية قصد تحقيق الفعالية خاصة بعد التحولات الاقتصادية التي شهدها المحيط الذي تنشط فيها.

-الميول الشخصي للطالب لمواضيع التدقيق و رغبة منه في الاطلاع على كل ما هو جديد يخص الموضوع.

**منهجية الدراسة:**

سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي و هذا من خلال جمع و تحليل مختلف المعلومات المتعلقة بموضوع الرقابة الداخلية و تحسين جودة القوائم المالية .

**صعوبات البحث :**

- ضيق الوقت.

- قلة الدراسات السابقة المشابهة للموضوع و التي لو توفرت لكانت بمثابة انطلاقة عملية مفيدة لموضوع الباحث.

حجر صحي نتيجة وباء كورونا

**هيكل البحث:**

محاولة منا لإنجاز هذا البحث و الإجابة على الأسئلة المطروحة مع اختبار صحة الفرضيات المقترحة فقد ارتأينا تقسيم هذا الباحث إلى فصلين كالتالي :

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، حيث تناولنا في الفصل الأول نظام الرقابة الداخلية، إذ يجد القارئ عرضا للإطار العام لنظام الرقابة الداخلية الذي يتضمن بعض المفاهيم عن الرقابة بصفة عامة، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى مكونات ومبادئ الرقابة الداخلية، وتناولنا في مبحث الثالث مقومات نظام الرقابة الداخلية، وأخر مبحث في هذا الفصل قدمنا فيه نماذج الرقابة الداخلية.

وفي الفصل الثاني الذي عنون دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية و الذي خلاله تعرفنا على القوائم المالية، مكوناتها و أهميتها في المبحث الأول، أما الثاني فتناولنا فيه جودة القوائم المالية من مفهوم و خصائص و العوامل المؤثرة فيها، أما في المبحث الثالث فقد درسنا فيه إجراءات الرقابة الداخلية و تأثيرها على جودة القوائم المالية.

# الفصل الأول : نظام الرقابة الداخلية

**تمهيد:**

منظمات الأعمال أصبحت في وقتنا تتميز بكبر حجمها و تعقد وظائفها وتعدد مجالات نشاطها، فهذا ما أدى إلى الاهتمام المتزايد و الكبير بالرقابة الداخلية لأهميتها البالغة في الحفاظ على المنشأة باعتبارها من المقومات الأساسية التي لابد من توافرها في أي تنظيم إداري سليم في المنشأة.

باعتبار الرقابة الداخلية مجموعة من الضمانات التي تساهم في عملية التحكم داخل المؤسسة و هدفها من جهة الحفاظ على الممتلكات و دقة المعلومات و من جهة السهر على تطبيق التعليمات و الأوامر الإدارية و التشجيع على تحسين الأداء.

و نظرا للأهمية البالغة لنظام الرقابة الداخلية خصصنا هذا الفصل لتناوله بالتفصيل حيث تم تقسيمه منهجيا إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول: ماهية الرقابة الداخلية

المبحث الثاني: مكونات و مبادئ الرقابة الداخلية و معاييرها

المبحث الثالث: المقومات الأساسية للرقابة الداخلية

المبحث الرابع: نماذج الرقابة الداخلية

## المبحث الأول: مدخل إلى الرقابة الداخلية.

يمثل نظام الرقابة الداخلية محور الارتكاز الذي تستند عليه إدارة المؤسسة للتأكد من أن الأداء العملي يتم وفق الأهداف المسطرة و المعايير الموضوعة من اجل الوقوف على نقاط القوة لتعزيزها و نقاط الضعف لمعرفة الأسباب التي أدت إلى ذلك و تحليلها و من ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية و تجنب الوقوع فيها مستقبلا، فنظام الرقابة الداخلية يهدف إلى التحكم في المؤسسة و حماية ممتلكاتها من الضياع و التلف و الاختلاسات.

### المطلب الأول: ماهية الرقابة الداخلية

#### أولا: نشأة الرقابة الداخلية

نظرا لازدياد أهمية الرقابة الداخلية بعد حدوث تلك الانهيارات المالية لأكبر الشركات في العالم فقد ازداد تركيز التشريعات عليها و إعطائها أهمية بالغة لما لها من دور كبير تقوم به في عدة مجالات[1]، كما ساهم في زيادة الاهتمام بها عدة عوامل نوجزها كما يلي:

- كبر حجم المنشآت في الحياة الاقتصادية الحديثة، إلى الحد الذي أصبح معه من المتعذر على إدارة المنشاة التعرف على أوجه نشاطاتها المختلفة و نتائج أعمالها عن طريق الاتصال الشخصي لذلك برزت أهمية تواجد الرقابة الداخلية كأداة تستخدمها الإدارة بقصد التأكد من صحة ما تحتويه الكشوف و الإحصاءات و التقارير من بيانات و خلوها من أي خطا أو تلاعب[2].
- اهتمام الإدارة العليا و رغبتها في التأكد من قيام إدارة المنشأة بتنفيذ المخطط لهم لتحقيق الأهداف العامة، في حدود الاختصاصات المفوضة لهم و التأكد من حماية أموال المنشاة من فرص الغش و التلاعب.
- إشراف الدولة على المنشآت التي لها مساس بمصالحها و مرافقها العامة، و حاجة الحكومة التي لها حق الإشراف على البيانات و المعلومات و التقارير اللازمة للتخطيط القومي.[3]
- التحول الذي طرا على عملية التدقيق الخارجي، إذ بعد إن كانت تتم بشكل شامل تفصيلي، أصبحت تقوم و تعتمد على أسلوب الاختبارات و العينات، و هذا يتحدد على ضوء نتائج قيام المدقق الخارجي بفحص و تقييم نظام الرقابة الداخلية في الوحدة الاقتصادية موضوع التدقيق.
- زيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية لمواكبة التطورات التقنية و استخدام الحاسبات الالكترونية و زيادة مهمة و مسؤوليات الرقابة الداخلية [1].

---

[1] سامح رفعت أبو حجر وإيمان أحمد محمد رويحة، " دور المراجعة الداخلية كآلية لتقويم نظم الرقابة الداخلية في ظل تطبيق حوكمة الشركات في مصر"، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الخامس لقسم المحاسبة كلية التجارة، جامعة القاهرة، ص 8.

[2] حسام إبراهيم، "تدقيق الحسابات بين النظرية و التطبيق"، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون و موزعون، عمان، الأردن، 2010، ص 99.

[3] محمد فضل مسعد وخالد راغب الخطيبٌ، " دراسات متعمقة في تدقيق الحسابات"، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العالمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص191.

- فهدا الاهتمام المتزايد بالرقابة الداخلية أدى تطور مفهومها و تغير محتواه و مضمونه من فترة إلى أخرى، سنحاول ذكر هذه المراحل بشكل من الإيجاز:

المرحلة الأولى: هي مرحلة الرقابة الشخصية و قد تضمنت المفهوم الضيق للرقابة الداخلية، و الذي تناسب مع طبيعة المشروعات الفردية الصغيرة التي سادت آنذاك، و فيها اقتصر تعريفها على أنها مجموعة من الوسائل التي تكفل الحفاظ على النقدية من السرقة و الاختلاس، ثم امتدت لتشمل بعض الموجودات الأخرى مثل المخزون

المرحلة الثانية: هي مرحلة الضبط الداخلي و قد شوهد في هذه المرحلة نمو في حجم المؤسسات و زيادة أنشطتها كما اتسع نطاقها الجغرافي، و بموجب ذلك اعتبرت الرقابة الداخلية بمثابة مجموعة من الوسائل التي تتبناها المؤسسة لحماية موجوداتها و كذلك لضمان الصحة الحسابية للعمليات المثبتة بالدفاتر و السجلات، و من أهم تعاريف هذه المرحلة ما صدر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين عام 1936 حيث عرف الرقابة الداخلية على أنها "مجموعة من الإجراءات و الطرق المستخدمة في المؤسسة من اجل الحفاظ على النقدية و الأصول الأخرى، بجانب التأكد من الدقة الكتابية لعملية إمساك الدفاتر"

المرحلة الثالثة: هي مرحلة الكفاءة الإنتاجية، اتسع فيها مفهوم الرقابة الداخلية ليشمل أساليب الارتقاء بالكفاءة الإنتاجية عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة و الاهتمام بالجوانب التنظيمية و الإدارية، إلى جانب الحفاظ على أصول المؤسسة و ضمان الدقة المحاسبية في تسجيل العمليات، و يمثل التقرير الذي أصدره المعهد الأمريكي للمحاسبين عام 1949 الأساس لهذه المرحلة ، حيث عرف الرقابة الداخلية على أنها تشمل الخطة التنظيمية و وسائل التنسيق و المقاييس المتبعة في المؤسسة بهدف حماية أصولها و ضبط مراجعة البيانات المحاسبية و التأكد من دقتها و مدى الاعتماد عليها و الارتقاء بالكفاءة الإنتاجية.

المرحلة الرابعة: مرحلة نظام الرقابة الداخلية و هي تتضمن المفهوم الحديث للرقابة الداخلية، و فيها تم استبدال مصطلح الرقابة الداخلية بنظام الرقابة الداخلية و باعتبار أن هذه الأخيرة أكثر شمولا، و قد وضع تعريف جديد لها و اعتبرت بموجبه على أنها مجموعة من السياسات و الإجراءات الموضوعة بما يوفر تأكيد معقول بان أهداف المؤسسة سوف يتم تحقيقها، و يرتكز مبدأ الرقابة الداخلية هنا على انه لأداء أي نشاط مسؤوليات أساسية يتحملها المسؤول على هذا النشاط، و بالتالي عليه تأدية مهامه الخاصة بطريقة معينة و بدرجة من الكفاءة.

نستخلص أن مفهوم الرقابة الداخلية مر تطورها بعدة مراحل يمكن انجازها في الجدول التالي:

[1] سام محمد الوقاد ولؤي محمد وديان، "تدقيق الحسابات(1)"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص169.

**الجدول رقم (1-1) مراحل تطور مفهوم الرقابة الداخلية**

| المراحل | وصف الرقابة الداخلية | مفهوم الرقابة الداخلية |
|---|---|---|
| المرحلة الأولى | الرقابة الشخصية | مجموعة من الوسائل التي تكفل الحفاظ على النقدية أو الاختلاس ثم امتدت لتشمل لبعض الأصول الأخرى من أهمها المخزون. |
| المرحلة الثانية | الضبط الداخلي | مجموعة من الوسائل التي تتبناها المؤسسة الاقتصادية لحماية النقدية و الأصول الأخرى و كذلك لضمان الدقة الحسابية و العمليات المثبتة في الدفاتر. |
| المرحلة الثالثة | الكفاءة الإنتاجية | الخطة التنظيمية و جميع الطرق و الإجراءات التي تضعها المؤسسة الاقتصادية لحماية أصولها و فحص صحة البيانات المحاسبية و درجة الاعتماد عليها. |
| المرحلة الرابع | هيكل لتحقيق الأهداف | يوفر تأكيدا منطقيا مقبولا بان الأهداف التي تخص المؤسسة الاقتصادية سوف يتم تحقيقها. |
| المرحلة الخامسة | عمليات لتحقيق أهداف معينة | عملية تتأثر بإدارة المؤسسة الاقتصادية و بالعديد من الأطراف و يتم من خلال تك العملية الحصول على تأكيد مناسب و ليس مطلق فيما يتعلق بالأهداف التالية: الثقة في التقارير المالية و الالتزام بالقوانين و اللوائح المالية و فاعلية و كفاءة العمليات. |

المصدر: ثائري صبري محمد غبان-دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات- مجلة العلوم الإنسانية- العدد 45-2009 ص 9

**ثانيا: تعريف الرقابة الداخلية**

و للإحاطة بالمفهوم العام للرقابة الداخلية سنقوم بعرض مجموعة من التعريفات التي قدمت من مختلف الهيئات والمنظمات المهنية و بعض المؤلفين المهتمين بمجال الرقابة الداخلية.

تعرف الرقابة الداخلية "بأنها الخطة التنظيمية و الإجراءات و الوسائل المتبعة من قبل إدارة المنشاة للمحافظة على أصولها، و التأكد من صحة البيانات المحاسبية، و زيادة الكفاءة الإنتاجية، و زيادة الالتزام بالسياسات المحاسبية"[1].

و عرف المجلس الدولي لمعايير المراجعة و التأكيد، المراقبة الداخلية بأنها " عملية صممها و طبقها و تمسك بها المسئولون عن إدارة المنشاة التي تتعلق بمصداقية التقارير و غيرهم من الأشخاص، من اجل توفير تأكيد معقول بشان تحقيق أهداف المنشاة التي تتعلق بمصداقية التقارير المالية و إمكانية الاعتماد عليها، و فعالية و كفاءة العمليات، و مدى الالتزام بالقوانين والقواعد التنظيمية المطبقة"[2].

و عرف مكتب المحاسبة العام الأمريكي (GAO) الرقابة الداخلية بأنها " هي خطة للتنظيم و كل الطرق الخاصة باستعمال الأصول التي تمتلكها الوحدة و المحافظة عليها، و مراجعة مدى دقة و توثيق البيانات المحاسبية (الرقابة المحاسبية) و تحسين الهيكل التنظيمي والعمل على تحقيق أهداف الخطة و الإنتاجية، البرمجية، الكفاءة، الاقتصاد والفاعلية، وتشجيع التعاون بين العاملين و اتخاذ السياسات الإدارية المناسبة (الرقابة الإدارية)"[3].

يشير معيار التدقيق الدولي 315 الى أن الرقابة الداخلية تعني " العملية المصممة و المنفذة من قبل أولئك المكلفين بالرقابة و الإدارة و الموظفين الآخرين لتوفير تأكيد معقول بشان تحقيق أهداف المنشاة فيما يتعلق بما يلي:

- موثوقية تقديم التقارير المالية.
- فعالية و كفاءة العمليات.
- الامتثال للقوانين و الأنظمة المطبقة"[4].

و كخلاصة لما سبق، يمكن تعريف الرقابة الداخلية على أنها نظام داخلي يعمل على وضع خطط تنظيمية و استخدام كل الطرق و الإجراءات التي تهدف إلى التحكم في المؤسسة من خلال حماية أصول المؤسسة.

---

[1] غسان فلاح المطارنة، "تدقيق الحسابات المعاصرة الناحية النظرية"، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2009، ص207.

[2] الاتحاد الدولي للمحاسبين ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين، " دليل الممارسات الجيدة الدولية تقويم و تحسين الرقابة الداخلية بالمنشئات"، إصدارات باللغة العربية برعاية شركة عسير، 2013، ص13.

[3] محمد السيد سرايا، " أصول و قواعد المراجعة و التدقيق الشامل"، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص78.

[4] أحمد حلمي جمعة، "تطور معايير التدقيق و التأكيد الدولية و قواعد أخلاقيات المهنة"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص98.

و ضمان صحة و دقة البيانات المحاسبية، من اجل زيادة درجة الاعتماد عليها، بالإضافة إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية و ضمان الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة، و تمثل جزء متكامل من الوظائف الإجرائية داخل المؤسسة، و تعتبر إجراءاتها أكثر فاعلية إذا ما تكاملت مع بنية و ثقافة المؤسسة في تحقيق أهدافها مما يجعل المؤسسة أكثر مرونة تنافسية".

**المطلب الثاني: أنواع الرقابة الداخلية**

وفقا للتعاريف السابقة يمكن تحديد صنفين منها كالتي:

1. **الرقابة المحاسبية:**

و هي موضوع دراستنا، إذ تعبر عن الخطة التنظيمية و كافة الإجراءات الهادفة إلى اختبار دقة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر و الحسابات و درجة الاعتماد عليها و الوقوف على سلامة المعالجة المحاسبية من جهة، و من جهة أخرى العمل على حماية أصول المؤسسة.

عناصر الرقابة المحاسبية:

أ - وضع و تصميم نظام مستندي متكامل و متلائم لعمليات المؤسسة.
ب - وضع نظام محاسبي متكامل و سليم يتفق و طبيعة نشاط المؤسسة.
ج - وضع نظام سليم لجرد أصول و ممتلكات المؤسسة وفقا لقواعد المحاسبة المتعارف عليها.
د - وضع نظام لمراقبة و حماية المؤسسة و أصولها و ممتلكاتها و متابعتها للتأكد من وجودها و استخدامها فيما خصصت له و من ذلك إمكانية استخدام حسابات المراقبة الملائمة لذلك.
هـ - وضع نظام ملائم لمقارنة بيانات سجلات المحاسبة المسئولة عن أصول المؤسسة مع نتاج الجرد الفعلي للأصول الموجودة في حيازة المؤسسة على أساس دوري، و يتبع ذلك ضرورة فحص و دراسة أسباب أي اختلافات قد تكشفها هذه المقارنة.
و - وضع نظام لإعداد موازين مراجعة بشكل دوري شهري مثلا للتحقق من دقة ما تم تسجيله من بيانات و معلومات مالية خلال الفترة المعد عنها ميزان المراجعة.
ز - وضع نظام لاعتماد نتيجة الجرد و تسويات الجرد في نهاية الفترة من مسؤول واحد أو أكثر في المؤسسة[1].

2. **الرقابة الإدارية:**

و تهدف إلى رفع الكفاءة الإنتاجية و إتباع السياسات المرسومة. و يستند إلى تحضير التقارير المالية و الإدارية و الموازنات التقديرية و الدراسات الإحصائية و تقارير الإنتاج و البرامج و التدريب و غير ذلك. و يتحقق هذا النوع من الرقابة من خلال الجوانب الآتية:

[1] غاشوش عايدة ،لقصير مريم ،دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر ،جامعة منتوري قسنطينة ،2011،ص14

**عناصر الرقابة الإدارية:**

أ - تحديد الأهداف العامة الرئيسية للمؤسسة و كذلك الأهداف الفرعية على مستوى الإدارات و الأقسام و التي تساعد في تحقيق الأهداف، مع وضع توظيف دقيق يمثل هذه الأهداف حتى يسهل توظيفها.

ب - وضع نظام لرقابة الخطة التنظيمية في المؤسسة لضمان تحقيق ما جاء فيها من إجراءات و خطوات و بالتالي تحقيق الأهداف الموضوعة.

ج - وضع نظام لتقدير عناصر النشاط في المؤسسة على اختلاف أنواعها بشكل دوري في بداية كل سنة مالية لتكون هذه التقديرات الأساس في عقد المقارنات و منها:

- قواعد و أسس تقدير المبيعات.
- قواعد و أسس تقدير الإنتاج.
- قواعد و أسس تقدير المصروفات الأخرى.
- قواعد و أسس تقدير الإيرادات الأخرى.

د - وضع نظام خاص للسياسات و الإجراءات المختلفة و منها:

- سياسات و إجراءات الشراء.
- سياسات و إجراءات البيع.
- سياسات و إجراءات الإنتاج.
- سياسات التوظيف و الترقية بالنسبة للعاملين.
- إجراءات و قواعد تنفيذ السياسة المالية في المؤسسة.

هـ- وضع نظام خاص لعملية اتخاذ القرارات يضمن سلامة اتخاذها بما لا يتعارض مع مصالح المؤسسة و ما يهدف إلى تحقيقه من أهداف و ما يصل إليه من نتائج أو على أساس أن قرار لا يتخذ إلا بناءا على أسس و معايير معينة و بعد دراسة وافية تبرر ضرورة اتخاذ هذا القرار[1].

3. **الضبط الداخلي:**

و يشمل الخطة التنظيمية و جميع وسائل التنسيق و الإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المشروع من الاختلاس و الضياع أو سوء الاستعمال، و يعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على تحقيق العمل مع المراقبة الذاتية حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف أخر يشاركه تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات و السلطات و المسؤوليات[2].

[1] عبد الفتاح الصحن، محمد سرايا ،الرقابة ومراجعة الداخلية على المستوى الجزئي والكلي ،الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2004،ص87.

[2] عبد الرؤوف جابر، الرقابة المالية و المراقب المالي من الناحية النظرية، طبعة الاولى ،دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ، 2004، ص170.

**المطلب الثالث: أهداف الرقابة الداخلية**

أجمعت التعاريف السابقة للرقابة الداخلية أن أهدافها تتمثل فيما يلي:[1]

1. **صحة و نزاهة المعلومات و البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات من قبل الإدارة.**

و تشمل المعلومات المالية و المعلومات التشغيلية سواء كانت يدوية أو مستخرجة من أجهزة الحاسب الآلي، و هذه المعلومات مفيدة للإدارة و تعتبر أساسا للقرارات المتخذة من قبل الإدارة.

2. **الالتزام بالسياسات، الخطط، الإجراءات، القوانين و الأنظمة.**

الإدارة مسؤولة عن وضع الأنظمة، التعليمات و اللوائح و دائرة التدقيق مسؤولة عن فحص، تقييم و قياس مدى الالتزام بالأنظمة الموضوعة و التأكد دائما من مدى الالتزام دائما من تلك السياسات و الخطط و الإجراءات و القوانين ذات التأثير الهام على أعمال المنشاة و التقرير عن ذلك إذا ما كانت الأنظمة سارية و فعالة و أن الالتزام يتحقق.

3. **حماية الأصول و الموجودات و الممتلكات.**

و ذلك من خلال قيام التدقيق الداخلي بفحص مدى كفاية وسائل المحافظة على الأصول و حمايتها من كافة أنواع الخسائر و كجزء من هذه العملية و من حين إلى أخر يجب على المدققين التأكد من صحة وجود هذه الموجودات و الممتلكات أثناء السنة و المشاركة في أعمال الجرد السنوي.

4. **استخدام الموارد باقتصاد و فعالية.**

حيث تعتبر كل دائرة في المنشاة مسؤولة عن وضع المعايير المناسبة لقياس مدى الاقتصاد و الفعالية في استخدام الموارد المتاحة و تحديد كيفية استخدام هذه الموارد و المساعدة في خفض التكاليف إلى حده الأدنى.

5. **تقدير مدى تحقيق الأهداف المرجوة.**

من وضع البرامج و الأنشطة الخاصة بالتنظيم و كذلك مدى انجاز الأهداف الموضوعة للعمليات التشغيلية حيث تعتبر الإدارة العليا مسؤولة عن وضع الأهداف و الغايات و تطوير الإجراءات الرقابية المناسبة، ويجب على المدققين الداخلين قياس مدى تحقيقها و تماشيها مع الأهداف.

[1] خلف عبد الله الوردات ، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق ،مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ،الاردن ،2006 ،ص144.

**المبحث الثاني: مكونات و مبادئ الرقابة الداخلية و معاييرها**

يشمل أي نظام رقابي على مكونات أساسية لابد من الاهتمام بها و دراستها بعناية عند تصميم أو تنفيذ أي نظام رقابي، حيث يمكن الوصول إلى ضمان معقول لتحقيق الأهداف الرقابية.

**المطلب الأول: مكونات الرقابة الداخلية**

و تشتمل هذا المكونات الأساسية لنظام الرقابة على:[1]

**أولا: بيئة الرقابة**

تعتبر البيئة الرقابية الأرضية التي تقوم عليه المكونات الأخرى و أساس تحقيق نظام رقابي فعال و تشمل على:

- فلسفة الإدارة و أسلوب التشغيل و تسلسل الاختصاصات.
- أساليب الإدارة بمنح الصلاحيات و المسؤوليات عن طريق دليل مطبوع تصدره المنشاة ليكون مرجعا و مرشدا.
- تدريب الموظفين و تأهيلهم.
- مدى التدخل و الإشراف ضمن الإدارة العليا.

**ثانيا: تقييم المخاطر**

تتعرض العديد من المؤسسات للمخاطر عند مزاولتها لأعمالها ( مخاطر تشغيلية، قانوني...) إذ لابد لها من تحديد و تحليل هذه المخاطر و محاولة تخفيف حدة تأثيرها إلى مستويات مقبولة، و يمكن ذكر أهم هذه المخاطر فيما يأتي:

- مخاطر السيولة و التي تتحدد من خلال معرفة العلاقة بين احتياجات البنك من السيولة لمقابلة مسحوبات الودائع و تمويل الزيادة في القروض.
- مخاطر معلقة بالائتمان مثل فقدان كل أو جزء من الفوائد المستحقة أو اصل الدين.

**المطلب الثاني: مبادئ الرقابة الداخلية**

ترتكز الرقابة الداخلية على مجموعة من المبادئ الأساسية التي من شانها أن توفر التامين لامتداد جيد للأفعال التسييرية و تتمثل في التالي:

1. **القاعدة الأولى:** الدليل المكتوب

الوثيقة يجب أن تكون مفصلة تفصيلا دقيقا و تسترد بطريقة سهلة في حالة الحاجة للاستعمال و كذلك يجب أن تكون مخزنة و منظمة.

[1] فتحي رزق السوافيري و آخرون، الاتجاهات الحديثة في الرقابة و المراجعة الداخلية، الدار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002، ص12.

و من جانب آخر، الوثيقة يجب جمعها في أربع شروط هي:

أ. تكون مكتوبة

ب. تحرير بدون شطب و أن تكون أكثر تفصيلا.

ت. الإمضاء من طرف المسؤول.

ث. التاريخ.

2. **القاعدة الثانية:** التخزين السريع

تخزين العمليات الحسابية بسرعة أي لا يتم تركها فينتج عن ذلك تراكم في العمليات و كذلك يجب أن تكون معالجة.

3. **القاعدة الثالثة:** تقسيم العمل و رقابة تبادلية

لا يجب على كل شخص أن يحصل كليا على المسؤولية لتسيير مجموعة من المراحل حيث أن كل شخص يراقب شخص آخر من خلال تقسيم العمل.

4. **القاعدة الرابعة:** التخصص و الرقابة الشخصية

أن يكون الشخص مؤهل و أكثر تخصص في منصب العمل، أي أن يكون على دراية كافية عن المسؤولية.

5. **القاعدة الخامسة:** وضع الإعلام لمعالجة المعلومات

يتم معالجة المعلومات و المعطيات أليا بطريقة سهلة و سريعة مما يسهل وصولها لمتخذي القرار. [1]

**المطلب الثالث: معايير الرقابة الداخلية**

تتمثل معايير الرقابة الداخلية فيما يلي: [2]

**أولا: الرقابة العامة**

و تشمل على:

- التوكيد المعقول على الرقابة لتوفير دليل معقول بان أهداف المنشاة سيتم تحقيقها.
- الموقف الايجابي من نظام الرقابة الداخلية، فعلى المدراء و الموظفين المحتفظة على موقف ايجابي.
- الاستقامة و الكفاءة، على المعنيين الحفاظ على الاستقامة المهنية و الشخصية و الكفاءة العملية.

ثانيا: المعايير التفصيلية

و تشمل على:

[1] Haminialel, le contrôle interne et l'élaboration du biloncomptital office du publications universitaires, 2003, p23.

[2] خلف عبد الله الوردات ، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق ،مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ،الاردن ،2006،ص 136

- الوثوق و تدوين الأحداث الهامة و العمليات.
- تسجيل العمليات و الأحداث بشكل مناسب و فوري.
- صلاحية تنفيذ العمليات و المهمات.
- فضل المهام.

**المبحث الثالث: المقومات الأساسية للرقابة الداخلية.**

إن الحاجة لوظيفة الرقابة، إنما تنشا نتيجة وجود احتمال لوجود أخطاء فيتنفيذ الأهداف الموضوعة مسبقا و بالتالي يوجد ارتباط تام بين وظيفة الرقابة و كل من وظيفتي التخطيط و التنظيم، طالما أنها تصحح ما تم تخطيطه و تنظيمه، و من خلال تعريفات نظام الرقابة الداخلية السابقة فانه يتضح وجود جوانب إدارية و أخرى محاسبية كمقومات لنظام الرقابة الداخلية السليم، أين يتوقف نجاحه و فاعليته كنظام في أي مؤسسة على مدى توافر هذه المقومات و الدعائم الأساسية الضرورية اللازمة لخلق نظام سليم وفعال للرقابة الداخلية.

**المطلب الأول: المقومات المحاسبية لنظام الرقابة الداخلية.**

يتضمن الشق المحاسبي لمقومات نظام الرقابة الداخلية مجموعة من الطرق و الوسائل التي يمكن تناولها على النحو التالي:

**1. الدليل المحاسبي:**

ينطوي الدليل المحاسبي على عمليات تبويب للحسابات بما يتلاءم مع طبيعة الوحدة الاقتصادية من ناحية و نوع النظام المحاسبي المستخدم م ناحية أخرى و الأهداف التي يسعى لتحقيقها من ناحية أخرى، حيث يتم تقسيم الحسابات إلى حسابات رئيسية و فرعية كما يتم شرح كيفية تشغيل هذا الحساب و بيان طبيعة العمليات التي تسجل فيه، و يعتمد تبويب الحسابات المستخدمة على درجة معينة من التفصيل تكون ضرورية لجمع البيانات لتشغيلها في مرحلة تاليا يدويا أو الكترونيا و أيضا لتحويلها إلى معلومات تكون مفيدة لعملية اتخاذ القرارات بواسطة إدارة المؤسسة.

بالطبع فلا يوجد دليل محاسبي يصلح لكافة المؤسسات، بل يختلف من وحدة إلى أخرى ، وفق طبيعة و نشاط هذه المؤسسات، سواء كانت أو صناعية أو خدماتية أو تجارية، فعند إعداد الدليل المحاسبي يجب مراعاة ما يلي:

- أن يعكس الدليل المحاسبي بما يشمله من حسابات، نتائج أعمال المؤسسة و مركزها المالي.[1]

[1] فتحي رزق السوافري و آخرون، مرجع سيق ذكره، ص25.

- ضرورة توافر حسابات مراقبة إجمالية، هدفها ضبط الحسابات الفرعية بدفاتر الأستاذ، فهذه الحسابات تقوم بكشف حالات حدوث الأخطار غير المعتمدة فيصعب اكتشافها عن طريق حسابات المراقبة لان مرتكبيها عادة ما يعتمدون تغطيتها من خلال وجود توازن محاسبي.

2. **الدورة المستندية:**

إن وجود دورة مستندية على درجة عالية من الكفاءة يعتبر من الأساسيات للوصول إلى نظام جيد للرقابة الداخلية باعتبارها المصدر الأساسي للقيد و أدلة الإثبات، فعلى النظام المستندي أن يتميز ب:

- عند تصميم المستندات يجب مراعاة النواحي القانونية و الشكلية بالإضافة إلى أن يتحقق المستند المعين الهدف من تصميمه و تداوله.
- ترقيم المستندات لتسهيل عمليات الرقابة و ضمان عدم ازدواجية المستندات تحقيقا للرقابة من ناحية.
- العمل على تقليل المستندات المطلوبة لكل عملية إلى ادني حد ممكن حتى يتم تبسيط العمل الإداري و المكتبي و تسيير الإجراءات في المؤسسة.

3. **المجموعة الدفترية:**

تعتبر المجموعة الدفترية حسب طبيعة المؤسسة و خصائص أنشطتها خاصة دفتر اليومية العامة و ما يرتبط بها من يوميات مساعدة، كما يجب مراعاة ما يلي عند إعداد المجموعة الدفترية:

- ترقيم الصفحات قبل استعمال المجموعة الدفترية لغرض الرقابة.
- إثبات العملية قبل حدوثها كلما أمكن ذلك.
- تبسيط المجموعة الدفترية عند تصميمها بقصد سهولة الاستخدام و الاطلاع و الفهم و قدرتها على توفير البيانات المطلوبة.[1]

4. **الوسائل الآلية و الالكترونية المستخدمة:**

تعتبر الوسائل الآلية المستخدمة ضمن عناصر النظام المحاسبي داخل المؤسسة من العناصر الهامة في ضبط و انجاز الأعمال و أحسن مثال على ذلك آلات و عد و تسجيل الأوراق النقدية المحصلة، بدون نسيان الحاسوب الالكتروني الذي أصبح شائع الاستخدام في العمليات المحاسبية، و كذلك مختلف البرامج المعلوماتية أين يتم تسجيل مختلف البيانات المحاسبية و معالجتها، كما تعتبر هذه الوسائل من أنجعها في المراقبة و الحد من حدوث الأخطاء.

5. **الجرد الفعلي للأصول:**

تتميز بعض عناصر الأصول المملوكة للمؤسسة بإمكانية جردها الفعلي مثل النقدية التي بحوزة المؤسسة، و معظم الاستثمارات من آلات و سيارات و أراضي و مباني و أثاث، فعملية الجرد هذه تسمح بعملية الرقابة عن طريق مقارنة ما هو مسجل في السجلات المحاسبية مع ما هو موجود فعلا.

[1] فتحي رزق السوافري وآخرون، ص26.

**6. الموازنات التخطيطية:**

يتمثل الدور الرقابي للموازنات في إجراء مقارنة بين الأهداف المخططة و النتائج الفعلية و بيان أسباب الانحرافات لمحاولة تفاديها، و تتطلب عملية الرقابة باستخدام الموازنات، تحديدا دقيقا للتنظيم و أهدافه و وظائفه، و كذلك تحديد خطوط السلطة و المسؤولية و وجود نظام محاسبي سليم، و وضع معايير عملية دقيقة، لكن ما يجب الإشارة له هو أن الموازنات التخطيطية لا تعتبر نظاما كاملا للرقابة و لكن جزءا منه فقط.

بعدما تطرقنا للمقومات المحاسبية، سوف نتطرق فيما يلي إلى المقومات الادارية لنظام الرقابة الداخلية

**المطلب الثاني: المقومات الإدارية لنظام الرقابة الداخلية.**

تتمثل المقومات الإدارية في مجموعة من الطرق و الوسائل و التي تزيد من كفاءته و التي يمكن عرضها على النحو التالي:

**1. هيكل تنظيمي كفئ**

تختلف الخطة التنظيمية من مؤسسة إلى أخرى، فكل مؤسسة يجب أن يكون لها هيكل تنظيمي يتلاءم مع الأهداف المسطرة من قبلها، كما يجب الأخيرة أن تتميز بالبساطة و الوضوح حتى يسهل فهمها، فالعناصر التي يجب أن تتضمنها الخطة التنظيمية تتمثل في:

- تحديد الأهداف الدائمة للمؤسسة.
- تحديد الهيكل التنظيمي للمؤسسة مع مختلف الأجزاء المكونة لها، و إبراز العلاقة التسلسلية و المهنية بين مختلف الأنشطة.[1]
- تحديد المسؤوليات بين كل نشاط.
- تعيين حدود درجات المسؤولية بالنسبة لكل شخص.

**2. كفاءة الأفراد:**

إن فعالية نظام الرقابة الداخلية لتحقيق أهدافه، لا يقتصر فقط على تنظيم محاسبي سليم و تنظيم إداري ملائم، و لكن يجب أن تتوفر المؤسسة على مجموعة من الموظفين و رؤساء الإدارات العاملين بالمؤسسات ذات درجة عالية من الكفاءة.

**3. معايير أداء سليمة:**

إن وجود هيكل تنظيمي كفء و عمالة مدربة و ذات قدرات و كفاءات عالية لا يعني التخلي عن توافر معايير لقياس أداء هؤلاء العاملين، و ذلك في مقارنة الأداء الفعلي، الانحرافات و الإجراءات الواجب اتخاذها لتصحيح هذه الانحرافات.

[1] فتحي رزق السوافري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص29.

**4. سياسات و إجراءات لحماية الأصول:**

يعتبر وجود مجموعة من السياسات و الإجراءات لحماية الأصول بقصد توفير الحماية الكاملة لها و منع تسربها او اختلاسها و لضمان صحة البيانات للتقارير المالية و المحاسبية من الدعامات الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية من جانبه الإداري.

كذلك كبر حجم المؤسسات و انتشار وحداتها يحتم على المسؤولين وضع وسائل رقابية للتأكد من انجاز القرارات و اللوائح المختلفة و على كافة المستويات، فتزداد أهمية السياسات و الإجراءات كلما وصف تنظيم المؤسسة باللامركزية و من الوسائل الخاصة بحماية الأصول نذكر التامين ضد السرقة و الكوارث.[1]

**5. قسم المراجعة الداخلية:**

من متطلبات الرقابة الداخلية الجيدة، وجود قسم تنظيمي إداري داخل الوحدة يطلق عليه قسم المراجعة الداخلية يهدف هذا القسم إلى الفحص المستمر للسياسات و الإجراءات الموضوعة من طرف الإدارة، و كذا التأكد و بشكل مستمر من مدى دقة و سلامة البيانات المحاسبية التي يوفرها النظام، أيضا التحقق من عدم وجود أوجه تلاعب أو مخالفات، و بصورة مختصرة فان المهمة الرئيسية لقسم المراجعة الداخلية هي التأكد من تطبيق مهام الرقابة الداخلية.[2]

[1] فتحي رزق السوافري وآخرون، 29.

[2] أحمد نور و آخرون، الرقابة و مراجعة الحسابات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989، ص34.

الشكل رقم(01-01) مقومات نظام الرقابة الداخلية.

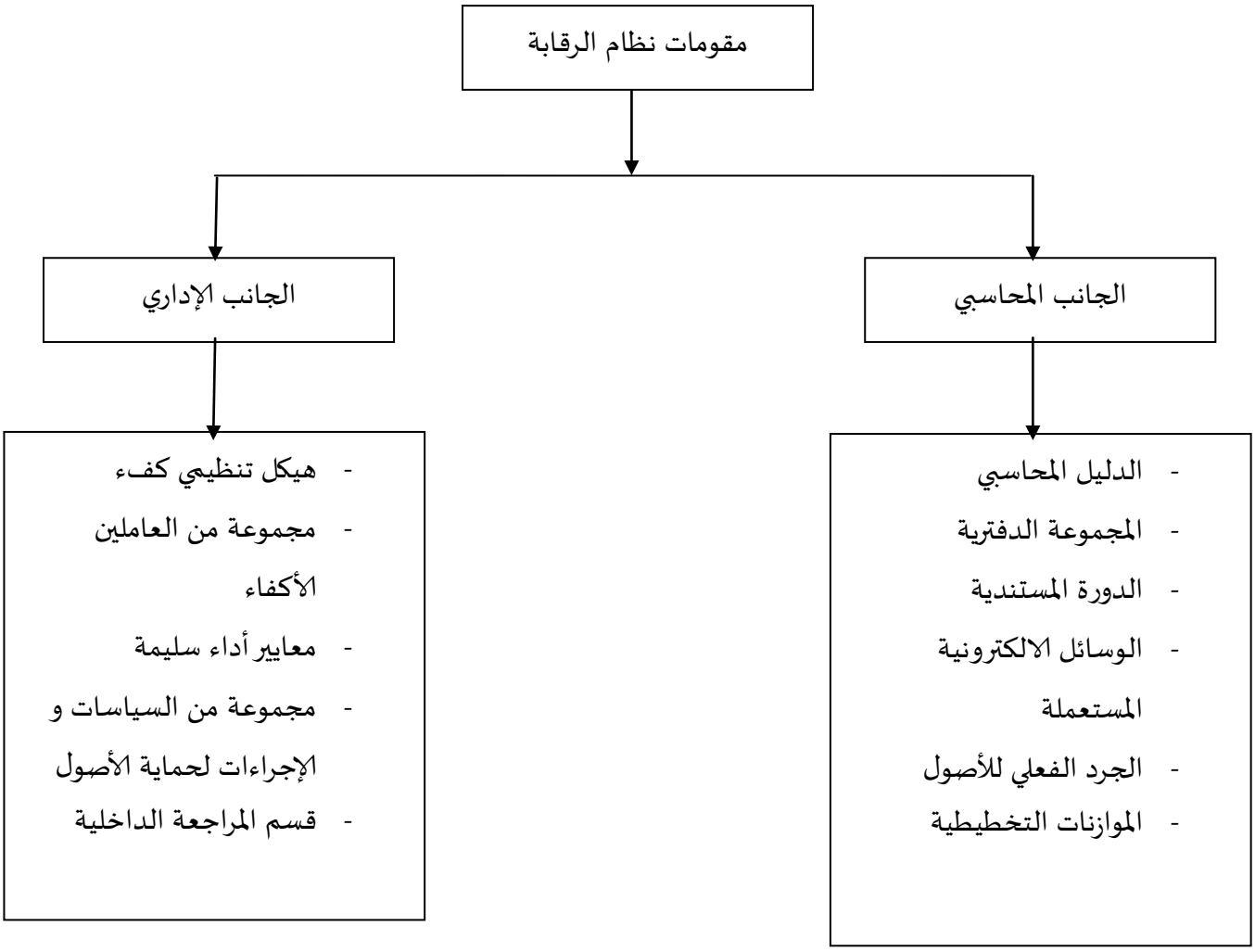


المصدر: فتحي رزق السوافري، مرجع سبق ذكره، ص36.

**المطلب الثالث: الإجراءات الواجبة لتحقيق أهداف الرقابة الداخلية.**

يستعمل نظام الرقابة الداخلية وسائل متعددة بغية إحكام العمل المحاسبي و تحقيق الأهداف المستوحاة منه و جعل نظام المعلومات المحاسبية يستجيب للأطراف المستعملة للمعلومات من خلال توفير معلومات ذات مصداقية تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، لذلك وجب على النظام سن إجراءات من شانها أن تدعم المقومات الرئيسية له، و تعتبر بمثابة حجر الأساس للمبنى، لذا سنتطرق في هذا البند إلى الإجراءات المختلفة لنظام الرقابة الداخلية من خلال العناصر التالية:

**1. إجراءات تنظيمية و إدارية:**

تخص هذه الإجراءات أوجه النشاط داخل المؤسسة، فنجد إجراءات تخص الأداء الإداري من خلال تحديد الاختصاصات، تقسيم واجبات العمل داخل كل مديرية بما يضمن فرص رقابة على كل شخص داخلها توزيع و تحديد المسؤوليات بما يتيح معرفة حدود النشاط لكل مسؤول ومدى التزامه بالمسؤوليات الموكلة إليه، و إجراءات أخرى تخص الجانب التطبيقي كعملية التوقيع على المستندات من طرف الموظف الذي قام بإعدادها، و استخراج المستندات من اصل و من عدة صور، و إجراء حركة التنقلات بين الموظفين، بما لا يتعارض مع حسن سير العمل و فرض إجراءات معينة لاقتناء العاملين و ضبط الخطوات الواجب إثباتها لإعداد عملية معينة، بحيث لا يترك إلى أي موظف التصرف الشخصي إلا بموافقة الشخص المسؤول.[1]

**2. إجراءات تخص العمل المحاسبي:**

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية السليم من أهم المقومات المدعمة لنظام الرقابة الداخلية الفعال، لذلك بات من الواضح سن إجراءات معينة تمكن من إحكام رقابة دائمة على العمل المحاسبي من خلال التسجيل الفوري للعمليات، التأكد من صحة المستندات، إجراء مطابقات دورية، القيام بجرد مفاجئ و عدم اكتشاف موظف في مراقبة عمل قام به.

إن هذه الإجراءات السابقة تمكن من دعم المقومات التي يقوم عليه نظام الرقابة الداخلية الفعال، لذلك سنتطرق في هذا الجزء إلى أهم الإجراءات التي تخص العمل المحاسبي في النقاط التالية:

- إصدار تعليمات بوجوب إثبات العمليات أي مستند ما لم يكن معتمدا من الموظفين المسؤولين و مرافقته بالوثائق المؤيدة الأخرى.
- استخدام وسائل التوازن الحسابي الدوري مثل موازين المراجعة العامة و حسابات المراقبة الإجمالية.
- إجراءات مطابقات دورية بين الكشوف الواردة من الخارج وبين الأرصدة في الدفاتر و السجلات كما في حالة البنوك و الموردين و مصادقة العملاء... الخ
- القيام بجرد مفاجئ دوريا لمجموع الأصول و الخصوم و مطابقة ذلك مع الأرصدة الدفترية.

**3. إجراءات العامة:**

بعد التطرق إلى الإجراءات المتعلقة بالجانب التنظيمي و الإداري و الإجراءات التي تخص العمل المحاسبي، سنتناول في هذا البند إجراءات عامة تكون مكملة لسياقها، و بتفاعل جميع هذه الإجراءات يستطيع نظام الرقابة الداخلية تحقيق أهدافه المرسومة لذلك سنميز بين الإجراءات التالية:

[1] خالد أمين عبد الله، التدقيق و الرقابة في البنوك، دار وائل، عمان، الطبعة الأولى، 1998، ص129.

- التامين على المؤسسة ضد كل الأخطار المحتملة، سواء كانت طبيعية كالأخطار الجوية التي يتم استعاد أثرها بالتامين على الممتلكات و التخزين الجيد للمواد لاستبعاد التفاعل الذاتي لها أو بفعل فاعل كالسرقة، الحريق.
- استخدام وسائل الرقابة المزدوجة فيما يتعلق بالعمليات الهامة في المؤسسة كتوقيع مدير المالية والمحاسبة على الشيك، إن هذا الإجراء من شانه أن يعمل على تفادي التلاعب و السرقة و إنشاء رقابة ذاتية.[1]

[1] محمد التوهامي طواهر، مسعود الصديقي، المراجعة و تدقيق الحسابات الإطار النظري و الممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص105.

الشكل رقم(02-01): إجراءات الرقابة الداخلية

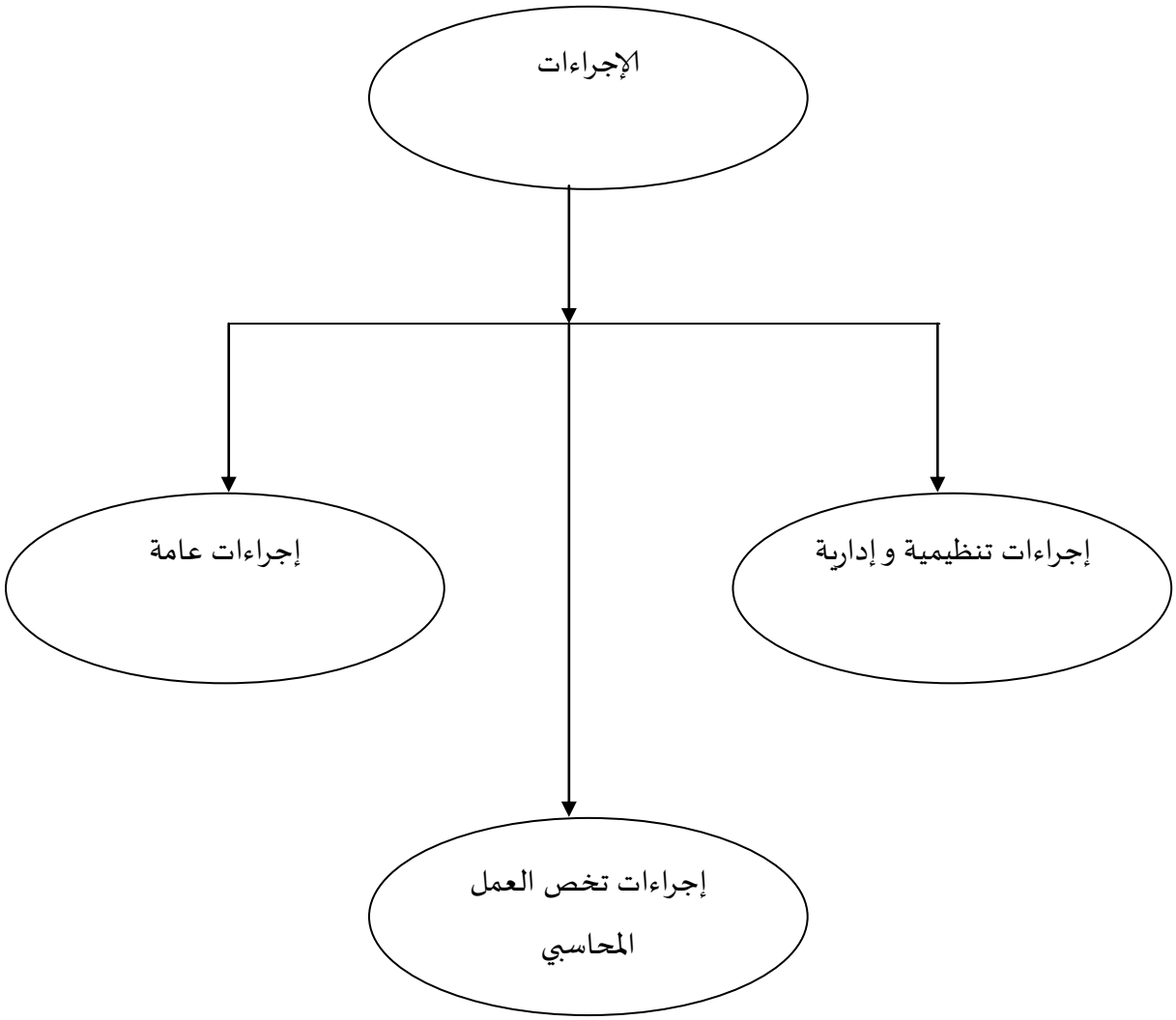


المصدر: محمد التوهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سب ذكره، ص123.

**المبحث الرابع: نماذج الرقابة الداخلية المشهورة**

إن النماذج الأكثر شيوعا في التطبيقات العملية هي تلك النماذج الصادرة عن بعض الهيئات الرسمية و المستخدمة في الدول المتقدمة منها أمريكا و كندا وبريطانيا[1]، فعلى سبيل المثال لدينا:

دليل الرقابة الكندي COCO ، إطار Basel للرقابة في البنوك، و الرقابة الخاصة بنظم المعلومات Cobit، و إطار لجنة رعاية المنظمات Coso.

**المطلب الأول : دليل الرقابة الكندي Guidance on control (coso 1995)** [2]

أصدر المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين دليل الرقابة 1995 و قد وصفت الرقابة الداخلية في هذا الدليل بأنها: تلك العناصر من المنظمة (متضمنة موارده و أنظمتها و عملياتها و ثقافتها و هيكلها و مهماتها ) و التي تدعم مجتمعه، الأفراد في تحقيق أهداف المنظمة.

و قد حدد دليل الرقابة الكندي أيضا ثلاثة أهداف تمثلت في: فعالية و كفاءة العمليات، موثوقية التقارير الداخلية و الخارجية، الإذعان للقوانين و التشريعات و السياسات الداخلية المعنية. كما حدد (coco1995) عشرين معيار للرقابة الداخلية ضمن أربعة مجالات هي:

1 - **الهدف:** و قد تضمن معايير توفر فهما لاتجاه المنشاة تمثلت في أهداف المنشاة، و المخاطر و الفرص، و السياسات، و التخطيط، و أهداف و مؤشرات الأداء.
2 - **الالتزام:** و قد تضمن معايير خاصة بفهم هوية ووحدة المنشاة و قيمتها، تمثلت في القيم الأخلاقية، و سياسات الموارد البشرية، و الصلاحيات و المسؤوليات، و أخيرا القابلية للمحاسبية و الثقة المتبادلة.
3 - **القدرة:** و قد شملت معايير تعبر عن قدرة المنشاة و كفاءتها، تمثلت في المعرفة و المهارات و الأدوات و عمليات الاتصال و المعلومات و أخيرا التنسيق و أنشطة الرقابة.
4 - **المراقبة و التعليم:** و قد تضمنت معايير خاصة بنمو و تطور المنشاة بما فيها مراقبة البيئات الداخلية و الخارجية و مراقبة الأداء، و اختبار الافتراضات، و إعادة تقييم الحاجة للمعلومات و الأنظمة، إتباع الإجراءات و تقييم أنشطة الرقابة.

[1] سليمان سند اليسوع و آخرون، "جودة هياكل الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية وفقا لإطار coso " ، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد32، العدد1،2010،ص37.

[2] سليمان سند اليسوع و آخرون، نفس المرجع، نفس الصفحة.

**المطلب الثاني: إطار بازل للرقابة في البنوك(1998) The Basel Framework.**

خلال فترة السبعينات من القرن الماضي و بسبب انهيار بعض البنوك ظهرت مخاطر مصرفية جديدة لم تكن معروفة في السابق (مثل مخاطر التسوية و مخاطر الإحلال) و ازدادت المخاطر الائتمانية بشكل غير مسبوق مما أدى إلى إفلاس و انهيار البنوك الكبيرة[1]. لذا، تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية تحت مسمى "لجنة الأنظمة المصرفية و الممارسات الرقابية "، بقرار من محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر (G10) الكبرى مع نهاية العام 1974، تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا[2]، و قد اقتصر أعضاؤها على مسؤولين من هيئات الرقابة المصرفية، و من محافظي البنوك المركزية لتلك الدول (و التي أصبحت 13 دولة )، متمثلة في كل من بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، اليابان، هولندا، سويسرا، السويد، بريطانيا، اسبانيا، لوكسمبورغ و الولايات المتحدة الأمريكية (OECD).

و تعتبر لجنة للرقابة المصرفية لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أي اتفاقية أو معاهدة دولية، فهي تنظيم غير رسمي قائم على تفاهم و تنسيق في المواقف بين محافظي بنوك الدول الصناعية.

و قد استطاعت هذه اللجنة أن تساهم بقدر كبير في إعطاء إطار دولي للرقابة المصرفية و إيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين مختلف السلطات الرقابية، و كذلك التفكير في إيجاد آليات لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك إدراكا منها بأهمية و خطورة القطاع المصرفي. حيث تجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنويا، يساعدها عدد من فرق العمل الفنية لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، و بذلك أصبحت هذه اللجنة تمثل حجر الأساس للتعاون الرقابي الدولي.

تتضمن قرارات و توصيات اللجنة وضع المبادئ و المعايير المناسبة للرقابة على البنوك، مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان بغرض تحفيز الدول على إتباع تلك المبادئ و المعايير و الاستفادة من هذه الممارسات[3].

و بعد ذلك ساهمت اللجنة العليا للرقابة على البنوك في وضع اتفاقيتين متمثلتين في: اتفاقية بازل الأولى و بازل الثانية، حيث أن اتفاقية بازل 1 أقرتها اللجنة سنة 1988بعد قيامها بمجموعة من الاجتماعات و المشاورات من خلال فرق عمل متخصصة لوضع قواعد لكفاية راس المال لدى البنوك. بمعنى وضع حد أدنى لرأس المال المتوفر لديه بنسبة 8% مقابل القروض و التسهيلات الائتمانية التي يمنحها للعملاء، وهو يعد معيارا موحدا لكفاية البنوك العاملة في النشاط المصرفي للدلالة على المركز المالي للبنك، و لتقوية ثقة

[1] دريد كامل آل شبيب، "إدارة البنوك المعاصرة"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص306.

[2] صلاح حسن، "الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال"، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2010، ص594.

[3] إضاءات، "بازل الأولى و بازل الثانية"، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الخامسة، العدد الرابع، 2012، ص2-3.

المودعين فيه م منظور تعميق ملاءة البنك. و بعد ذلك و في سنة 2001 تقدمت لجنة بازل بمقترحات أكثر تحديدا و تفصيلا حول الإطار الجديد السابق لمعدل الملاءة المصرفية، و طلبت إرسال التعليقات عليها من المعنيين و المختصين و الهيئات، ولكن كثرة الردود و الملاحظات جعلها تمدد مهلة التطبيق حتى عام 2005 الذي ظهرت فيه لجنة بازل2[1]، التي هي عبارة عن تطوير نوعي و كمي لما عرفته بازل1 ، حيث تكاد تعنى بمستوى رأس المال فقط و هي تظم ثلاث عناصر متمثلة في:

أولا: كفاية رأس المال و هو بشكل عام شبه رأس المال المطلوب في بازل1 مع وجود بعض الاختلافات الجذرية تبعا للدولة المعينة.

**ثانيا:** الإشراف المصرفي من خلال الرقابة على البنوك بهدف قدرة الهيئات المختصة على الإشراف على أنظمة إدارة المخاطر في البنوك.

**ثالثا:** رقابة السوق التي تعني تأكيد السوق من حسن إدارة البنوك، و الذي يتطلب المزيد من الشفافية في المعلومات التي تعرضها هذه البنوك[2].

سنقوم بعرض أهم أهداف لجنة بازل و المتمثلة في[3]:

1 - المساعدة في تقوية استقرار النظام المصرفي الدولي.
2 - تحقيق اكبر قدر من التناسق في القيود المفروضة على العمل المصرفي الدولي بغرض وضع البنوك الدولية ف أوضاع تنافسية متكافئة.
3 - إيجاد آليات مصرفية تتلاءم مع التغيرات الاقتصادية في العالم وفي مقدمتها انتشار مظاهر العولمة المالية والتي اعتمدت على تشريعات دولية تلزم الدول بالتحرير المالي و تحرير الأسواق النقدية، مع اتساع وتعميق النشاط المصرفي للبنوك عبر أنحاء العالم في ظل الثورة التكنولوجية و المعرفة؛
4 - تحسين الأساليب الفنية للرقابة على البنوك و تسهيل عملية تداول المعلومات بين السلطات المختلفة[4]،

[1] إضاءات، المرجع السابق، ص4.
[2] دريد كامل أل شبيب، المرجع السابق، ص209-309.
[3] المرجع نفسه، ص308.
[4] إضاءات، المرجع نفسه، ص 2.

**المطلب الثالث: الرقابة الخاصة بنظم المعلوماتcobit**

The Control Objectives for Information and Related Technology

هو إطار عمل مفتوح، و أداة تستخدم للرقابة والسيطرة على تكنولوجيا المعلومات، و قد طور هذا المقياس بواسطة معهد حوكمة تكنولوجيا المعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1992. و يحدد إطار العمل هذا 34 هدفا ذات مستوى عال للرقابة على عمليات تكنولوجيا المعلومات، كما يوفر هذا المقياس معيارا عاما قابلا للتطبيق، ومقبولا من اجل أمان جيد لتكنولوجيا المعلومات، و ممارسات للرقابة من اجل تدعيم احتياجات الإدارة في تحديد و متابعة المستوى المناسب لتامين تكنولوجيا المعلومات، كما يزود مدققي الحسابات بمجموعة من القياسات، و المؤشرات المقبولة، للحصول على حوكمة جيدة تساهم في إبداء رأيهم في المؤسسات. و يعتبر (COBIT) إطار عمل لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات التي تخص شركاتهم، و كذلك يساعد في تطوير نموذج الحوكمة، و يرشد إلى اختيار مستوى الأمان، و السيطرة الضرورية لحماية أصول الشركات|، بشكل كفء و فعال[1].

أصدر هذا المعيار من طرف معهد حوكمة تكنولوجيا المعلومات (ITIG) في عام 1955 " هو عبارة عن إطار للسيطرة أو التحكم، يربط تقنية المعلومات بمتطلبات العمل، و التنظيم لأنشطة تكنولوجيا المعلومات في نموذج العملية المقبولة، و تحديد الموارد الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات و أهداف الرقابة الإدارية التي سينظر فيها".[2]

لقد كانت أول نشرة صدرت لمقياس (COBIT)عام 1996 تليها النشرة الثانية عام 1998ثم النشرة الثالثة عام 2000 ثم بعد ذلك النشرة الرابعة في شهر 2005/12، [3] و هو الآن في النسخة الرابعة، و تتكون من سبعة أجزاء رئيسية: [4]

1 - النظرة التنفيذية Executive overview
2 - إطار كوبيت COBIT framework
3 - التخطيط و التنظيم Plan and Organize
4 - الاكتساب و التنفيذ Acquire and Implement
5 - التسليم و الدعم Deliver and support

[1] محمود العتيبي، " تقييم مستوى حاكمية تكنولوجيا المعلومات في جامعة الطائف باستخدام مقياس كوبيت"، دراسات، العلوم الإدارية، المجلد41، العدد1، 2014، ص97.

[2] فهد فايز المدرع، " المعايير العالمية لأمن المعلومات"، ورقة عمل، مركز التميز لأمن المعلومات،ص4.

[3] محمود العتيبي، مرجع سابق، ص97

[4] فهد فايز المدرع، مرجع سابق، ص4

6 - الرصد و التقييم Monitor and evaluate

7 - الملاحق، بما في ذلك المعجم أو المصطلحات Appendices

تتضمن كوبيت المكونات التالية: [1]

- **إطار العمل:** و يعمل على تنظيم الأهداف و الممارسات المناسبة لإدارة تقنية المعلومات، من خلال مجالات و عمليات تقنية المعلومات، وربطها بمتطلبات الأعمال.
- **وصف العمليات:** يمثل عملية مرجعية و لغة عامة لكل فرد بالجهة، و بناءا على خريطة العمليات يتم توزيع المسئولية عن التخطيط و البناء و التشغيل و المراقبة.
- **أهداف الرقابة:** عرض مجموعة كاملة من المتطلبات الهامة الواجب على إدارة الجهة دراستها، و ذلك لضمان فاعلية الضوابط الرقابية السارية على عمليات تقنية المعلومات.
- **إرشادات الإدارة:** تساعد في توزيع المسؤوليات و الموافقة على الأهداف و قياس الأداء وتوضيح العلاقات المتداخلة مع العمليات الأخرى.
- **نماذج القدرات:** لغرض تقييم القدرات وفقا لكل عملية و المساعدة على سد الفجوات.

**المطلب الرابع: إطار لجنة رعاية المنظماتCOSO**

تعتبر COSO لجنة مستقلة غير هادفة للربح أسست سنة 1992 من طرف جمعيات و معاهد محاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية، فأصدرت عدة معايير للتحكم الجيد في الرقابة الداخلية في كل دول العالم خاصة منها تلك التي تتمتع بوجود أسواق مالية تمتاز بالحركية، و قدمت أيضا تعريف جديد للرقابة الداخلية و ذلك بغرض تقييم فاعليتها، [2] هذا و قد أصدرت لجنة رعاية المنظمات COSO تقريرا أكدت فيه أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه الرقابة الداخلية في الوقاية من إعداد التقارير المالية الاحتيالية داخل المنشأة[3]، و وضحت اللجنة المكونات الأساسية للرقابة الداخلية عل ى الشكل التالي: [4]

بيئة الرقابة: و تتضمن الالتزام بالنزاهة و الأخلاقيات، و الإشراف على الرقابة الداخلية من قبل مجلس إدارة مستقل عن الإدارة، وضع هياكل و سلطات و مسؤوليات لتحقيق أهداف الإدارة التي يشرف عليها المجلس، و

[1] دليل التدقيق على تقنية المعلومات للأجهزة العليا للرقابة و المحاسبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، الرياض،2013، ص124.

[2] عبد الرحمان العايب، " نشاط التدقيق الداخلي بين الواقع الجزائري و الممارسات الدولية، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر بين الواقع و الأفاق في ظل المستجدات العالمية المعاصرة"، منشورة، جامعة 20اوت 1955، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،11-12 أكتوبر 2010، ص5.

[3] حسين أحمد دحدوح ،"دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية و فعاليتها في الشركات: دراسة ميدانية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد24، العدد1، 2008، ص267.

[4] رشا بسير الجرد، "أثر تقييم مكونات الرقابة الداخلية على تقدير خطرها في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية: دراسة ميدانية في سوريا"، المجلة الجامعية، المجلد 3، العدد15، 2013، ص226.

الالتزام بجذب و تطوير و الاحتفاظ بالأفراد الأكفاء ، و مسائلة الأفراد حول مسؤولياتهم عن الرقابة الداخلية في السعي لتحقيق الأهداف.

**تقييم المخاطر:** و تحتوي تحديد الأهداف بشكل واضح بما فيه الكفاية لتحديد وتقييم المخاطر، وتحديد و تحليل المخاطر لتحديد كيفية إدارتها، و اعتبار إمكانية وجود غش أو احتيال، و تحديد و تقييم التغييرات التي يمكن أن تؤثر على نظام الرقابة الداخلية بشكل كبير.

**أنشطة الرقابة:** تتكون مبادئها الأساسية من اختيار و تطوير الضوابط التي تساعد في التخفيف من حدة المخاطر على مستوى مقبول، و اختيار و تطوير أنشطة الرقابة العامة على التكنولوجيا، و نشر أنشطة الرقابة كما هو محدد في السياسات و الإجراءات ذات العلاقة.

**المعلومات و الاتصالات:** و مبادئها الأساسية هي استخدام معلومات ملائمة ذات جودة عالية لدعم الرقابة الداخلية، و تبادل المعلومات مع الأطراف الداخلية و الخارجية.

**المتابعة و الإشراف:** و تتضمن مبدأين أساسين هما: اختيار وتطوير وتنفيذ عملية التقييم المستمرة و المنفصلة لمكونات الرقابة الداخلية، و تقييم العيوب و القصور و إيصالها عن المسئولين عن اتخاذ الإجراءات التصحيحية بما في ذلك الإدارة العليا و مجلس الإدارة كلما كان ذلك مناسبا

**خلاصة الفصل**

ان نظام الرقابة الداخلية هو مجموعة الإجراءات و السياسات التي تضعها المؤسسة للمحافظة على أصولها و ممتلكاتها وصحة المعلومات و التأكد من مدى التزام العاملين بالسياسات الموضوعة.

ان تقييم نظام الرقابة الداخلية من مهام المدقق و هدفها اختبار فعالية الإجراءات و صحة تطبيقها و ذلك بإتباع منهجية و مراحل محددة للوقوف على جوانب الضعف و القوة في هذا النظام.

ومنه بمكن أن نستنتج بان الرقابة الداخلية تعتبر كأداة تقييم لجودة القوائم المالية وهذا ما سنتناوله في الفصل الثاني.

# الفصل الثاني:دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية

**تمهيد**

تعد القوائم المالية من أهم مخرجات النظام المحاسبي، فهي نتاج فكر محاسبي تم التوصل إليها من خلال الحاجة الضرورية والماسة التي ظهرت لممارسي مهنة المحاسبة، باعتبار وظيفتها الرئيسية هي التزويد بمعلومات الأطراف المتعاملة مع المؤسسة، من اجل ترشيد عملية اتخاذ القرارات التي تتعلق بهم، لذلك فان الفهم الضروري للقوائم المالية يقتضي النظر
إليها كوحدة معلومات واحدة بحكم العلاقات المتبادلة بينهما.

تعتبر الجودة أهم العوامل التي تساهم في رفع روح المنافسة بين المؤسسات المختلفة، و لهذا زاد الاهتمام بالرقابة الداخلية و خاصة من الناحية المحاسبية و المالية من اجل المساعدة في إعداد قوائم مالية صادقة خالية من الأخطاء، وبالتالي السعي نحو تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية، و بناءا على ما سبق سنتطرق في هذا الفصل إلى:
المبحث الأول : ماهية القوائم المالية
المبحث الثاني :جودة القوائم المالية
المبحث الثالث : إجراءات الرقابة الداخلية و تأثيرها على جودة القوائم المالية.

**المبحث الاول: ماهية القوائم المالية**

تعتبر القوائم المالية أهم مخرجات النظام المحاسبي التي من خلالها يتم توصيل المعلومات إلى الأطراف المعنية، ويجب أن تكون ملائمة و موثوقة لإعداد تشخيص مالي للمؤسسة و المساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة.

**المطلب الأول: تعريف القوائم المالية وخصائصها.**

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية، و التي تزودهم بمعلومات ضرورية تتصف المصداقية، لذا يجب أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص.

**أولا: تعريف القوائم المالية**

1- تعريف القوائم المالية حسب المعايير الدولية: " تمثل الجزء المحوري للتقارير المالية و كذا الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية و تشمل القوائم المالية:

- الميزانية المركز المالي.
- قائمة الدخل.
- قائمة الأرباح المحتجزة.
- قائمة التدفقات النقدية[1]."

" هي تلك الكشوفات المالية التي يجب أن تعرض بصفة وفية ، الوضعية المالية للكيان و نجاعته و كل تغيير يطرأ على حالته المالية تضبط تحت مسؤولية المسيرين، تعد في اجل أقصاه (4 اشهر) من تاريخ إقفال السنة المالية، و يتم عرضها بالعملة الوطنية[2]"

و من أهم معايير المحاسبة الدولية التي تطرقت للقوائم المالية، نجد كل من المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS1) و الذي تناول " عرض القوائم المالية"، و المعيار الدولي السابع (IAS7) و الذي تطرق إلى " بيان التدفق النقدي".

**2- تعريف القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي(SCF):** " تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي و تنقسم هذه المخرجات إلى قسمين:

- قوائم مالية أساسية: هي القوائم التي تعين على الوحدات، أن تقوم بإعدادها و الإفصاح عنها بشكل دوري حتى تخدم أصحاب الصلة و المستفيدين و تشمل الدخل، الوضع المالي، التدفق النقدي و التغيير في حقوق الملكية.

[1] طارق عبد العال حماد ،موسوعة معايير المحاسبة ،كلية العلوم عين الشمس،الإسكندرية،2006،ص 207.

[2] إبراهيم برقي و محمد سعيدي، اثر تقييم المراجع الخارجي لأدلة الإثبات على جودة القوائم المالية ،جامعة الدكتور يحيى فارس المدية ،2015/2014، ص 35 .

- قوائم مكملة: "هي قوائم تعد بشكل اختياري من طرف المؤسسة بناءا على ظروف معينة[1]".

من التعريفات السابقة نستخرج أن القوائم المالية هي مجموعة من الوثائق تحمل معلومات مالية متعلقة بالمؤسسة و في أشكال محددة: ( الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تغيرات رؤوسا الأموال و جدول تدفقات الخزينة). و تعتبر الوسيلة الرئيسية لإيصال المعلومة المالية إلى مختلف مستعمليها الداخليين و الخارجيين عند إقفال الحسابات.

نستخلص من هذه التعاريف جملة من الخصائص هي:

**ثانيا: الخصائص النوعية للقوائم المالية**

تعتبر الخصائص النوعية صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيد للمستخدمين و كسب ثقتهم[2]، و تتمثل أهم الخصائص الأساسية في[3]:

- **القابلية للفهم:** يقصد بها خلو البيانات من الغموض حيث يسهل فهمها لتحقيق الفائدة منها، بمعنى البيانات المعبر عنها بالقوائم المالية يجب أن تكون بسيطة، واضحة، خالية من التعقيدات.
- **الملائمة:** يجب أن تكون المعلومات المقدمة في القوائم المالية ملائمة لاحتياجات متخذي القرار في الوقت المناسب، ونقصد بالملائمة القدرة على إحداث فرق في القرار بحيث تساعد المستخدمين على إجراء تنبؤات.
- **القابلية للمقارنة:** تكون المعلومات قابلة للمقارنة عندما تقدم بطريقة متناسقة بما فيها الكفاية لتسمح للمستخدمين بالقيام بمقارنات لها معنى في الوقت و بين المؤسسات.
- **المصداقية:** تكون المعلومة صادقة إذا كانت خالية من الأخطاء و يثق فيها مستخدموها، وإذا تم تحضيرها حسب الصورة الصادقة ( تغليب الحقيقة الاقتصادية على الجانب القانوني)

**المطلب الثاني: مكونات القوائم المالية**

تتضمن القوائم المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة في شكل وثائق شاملة و إجبارية تقدم في نهاية كل دورة محاسبية [4]، تتضمن القوائم المالية المكونات التالية[5]:

**أولا: الميزانية ( المركز المالي )**

1 - **مفهوم الميزانية:** تعريف الميزانية على أنها الوثيقة التي تسمح بمعرفة جميع الوارد التي تملكها المؤسسة و جميع الاستخدامات المقابلة لها في وقت معين، وهي تضم عمودين: عمود خاص بالأصول و أخر خاص بالخصوم، و يجب أن تكون الميزانية مؤرخة بشكل دقيق و إلا ستفقد معناها.

[1] مؤيد راضي خنفر، تحليل القوائم المالية دار المسيرة للنشر و التوزيع ،السنة غير مذكورة ،ص 28.

[2] إبراهيم يرقي ومحمد سعيدي ،مرجع سبق ذكره، ص 36.

[3] . لبنى محدادي ،اثر التدقيق المحاسبي على جودة القوائم المالية ،جامعة القاصدي مرباح،ورقلة،2014/2013، ص3

[4] شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية الإبلاغ المالي، دار زهران للنشر، الأردن، الطبعة الأولى،2012، ص55.

[5] رحيش سعيدة، مدى توافق القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية مع معايير الإبلاغ المالي الدولية ،جامعة أمحمد بوقره، بومرداس2013/،ص29.

تعتبر الميزانية من أهم القوائم المالية التي تقوم المؤسسة بإعدادها حيث تحقق المزايا التالية[1]:

- بيان المركز المالي للمؤسسة في تاريخ إعداد الميزانية حيث تضمن ما لها من حقوق و ما عليها من التزامات.
- تقييم القدرة الائتمانية من خلال مقارنة التزاماتها بحقوق ملكيتها وفقا لما يعرف بنسبة التغطية.
- بيان مدى التزام المؤسسة بالقوانين المحلية و معايير الإبلاغ الدولية.
- معرفة سياسات المؤسسة تجاه استثماراتها المالية.

**2 - عناصر الميزانية: تتمثل عناصرها في:**

✓ **الأصول:** تعرف الأصول وفقا للإطار التصويري لمعايير الإبلاغ المالي الدولية على أنها مورد تملكه المؤسسة نتيجة أحداث وقعت أو عمليات تمت في الماضي، و توقع أن تحقق منافع اقتصادية من خلالها.

وتتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل من خلال:

- استخدامه منفردا أو مجتمعا مع أصول أخرى لإنتاج سلع أو خدمات موجهة للبيع من قبل المؤسسة.
- استبداله مع أصول أخرى.
- استخدامه لسداد التزام .
- توزيعه على مالكي المؤسسة.

و تنقسم الأصول بشكل عام إلى فئتين رئيستين:

✓ **الأصول الجارية ( المتداولة):** تصنف الأصول على أنها جارية إذا توفرت فيها الشروط التالية:

- النقدية (السيولة).
- الأصول المتوقع تحقيقها، بيعها أو استهلاكها خلال الدورة التشغيلية العادية للمؤسسة.
- الأصول المقتناة لغرض المتاجرة.
- الأصول التي يمكن تحقيقها خلال 12شهرا بعد تاريخ إعداد الميزانية.

و تتضمن الأصول الجارية العناصر التالية:

- النقدية: الأكثر سيولة و هي البنك، الصندوق، الشيكات.
- الاستثمارات قصيرة الأجل: الأوراق المالية المحتفظ بها على شكل أسهم و سندات بهدف تحقيق عائد.
- الذمم المدينة: هي ما للمؤسسة على الغير و تتمثل في أوراق القبض، القروض الممنوحة.
- المخزون: و هو الرصيد المتبقي من البضاعة في نهاية الفترة المالية.
- المدفوعات مقدما: هي المصاريف التي تدفع مقدما للحصول على خدمة مثل مقدمات التامين، الإيجار، الدعاية

✓ الأصول غير الجارية ( غير متداولة): ( هي الأصول التي تستغرق عملية تحولها إلى نقدية أكثر من فترة مالية و تضم ما يلي:

[1] الجعارات خالد جمال، معايير التقارير المالية الدولية، إثراء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى،2008،ص 114/113

- الاستثمارات طويلة الأجل: غالبا ما تكون على شكل أسهم و سندات، الهدف من اقتنائها التحكم و السيطرة عليها.
- الأصول المادية: تشمل الأراضي، المباني، المعدات، الآلات.
- الأصول المعنوية: و تشمل براءة اختراع، الشهرة، العلامة التجارية.

✓ الخصوم (الالتزامات): الخصم هو التزام حالي للكيان ناشئ عن أحداث سابقة و الذي تؤدي تسويتها إلى التخلي عن موارد تتجسد فيها منافع اقتصادية.

و تنقسم الخصوم إلى قسمين كما يلي:

✓ **الخصوم الجارية (متداولة):** يبوب الالتزام على انه متداول عندما:[1]

- يكون متوقع تسويتها خلال دورة التشغيل المعتادة للمؤسسة.
- بكون بغرض المتاجرة.
- يكون الالتزام مستحق التسوية خلال(12) شهرا من تاريخ الميزانية.

✓ **الخصوم غير الجارية ( غير متداولة):** و هي التي يطلب تسديدها بعد سنة مالية واحدة و تشمل السندات، القروض البنكية طويلة الأجل، الأموال الخاصة (راس المال، الأرباح المحتجزة، الاحتياطات).

**ثانيا: جدول حسابات النتائج ( قائمة الدخل)**

1. **تعريف جدول حسابات النتائج:** هو عبارة عن جدول ترتب فيه الأعباء حسب طبيعتها أو وظيفتها، و هو يحتوي على أرصدة السنوات السابقة ومعطيات السنة المالية الجارية[2]، و هو إحدى القوائم المالية التي تبين قدرة المؤسسة على تحقيق المكاسب الإيرادية و تبيان مقدار الإيرادات و الأعباء للمؤسسة المراد حساب صافي دخلها أو خسارتها خلال فترة زمنية معينة.

و يمكن للمؤسسة أن تقدم حساب النتائج بتصنيف الإيرادات و النفقات على أساس طبيعتها أو الوظيفة التي ترتبط بها، و من ثم يمكن إعداده وفق طريقتين[3]:

✓ حساب النتائج حسب الطبيعة.

✓ حساب النتائج حسب الوظائف.

كما يحقق حسابات النتائج العديد من المزايا أهمها:

✓ التعرف على نتائج أعمال المؤسسة.

✓ التمييز بين صافي الربح التشغيلي و صافي الدخل.

✓ التعرف على كفاءة الإدارة في أدائها المالي.

✓ معرفة إمكانية توزيع أرباح الملاك.

---

[1] وجدي حامد حجازي ،تحليل القوائم المالية في ضل المعايير المحاسبية ،دار التعليم الجامعي،الإسكندرية،2011، ص38

[2] شعيب شنوف ،مرجع سبق ذكره،ص55.

[3] بن بلقاسم سفيان ،النظام المحاسبي الدولي و ترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة و تطور الأسواق المالية ،أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2010، ص79 .

**2. عناصر جدول حسابات النتائج و تتمثل في:**

- ✓ الإيرادات: هي الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المالية في شكل تدفقات داخلة للأصول أو زيادة لها، و التي يترتب عليها زيادة في حقوق الملكية ما عدا تلك المتعلقة بمساهمات أصحاب المؤسسة.
- ✓ الأعباء: ه انخفاض في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المالية في شكل تدفقات خارجة (تدهور، اهتلاك ، نقص للأصول)، أو أنشأت خصوم تؤدي إلى انخفاض في حقوق الملكية ما عدا تلك المتعلقة بالتوزيعات على أصحاب المؤسسة، بمعنى لا يدخل فيما يوزع لصالح المساهمين في الأموال الخاصة. و يجب عرض مبالغ العناصر التالية في صلب حسابات النتائج كحد أدني[1]:
- ✓ الأنشطة الاستثمارية ( وظيفة الاستثمار): تتضمن المبالغ المدفوعة لاقتناء استثمارات طويلة الأجل و كذلك التحصيل الناتج من التنازل عن الاستثمارات.
- ✓ **الأنشطة التمويل (وظيفة التمويل):** تشمل النشطة التي لها علاقة بحركة القروض و رؤوس الأموال سواء بالنقصان أو بالزيادة، مكافئات رأس المال المدفوعة وحركة التسبيقات ذات الطبيعة المالية.

**ثالثا : قائمة تدفقات الخزينة**

تناول معيار المحاسبة الدولي السابع IAS7 " قائمة التدفقات النقدية " متطلبات إعداد قائمة التدفقات النقدية حيث يهدف إلى ضمان توفير المعلومات حول التغيرات في النقدية وما يعادلها للمؤسسة بواسطة هذا الجدول.

1 - **مفهوم قائمة تدفقات الخزينة** هو عبارة عن كشف تحليلي لحركة التغيرات النقدية التي حصلت في المؤسسة سواء بالزيادة أو النقصان والتعرف على أسباب هذه التغيرات ، كما يعرف على أنها جدول يهتم بعرض التحصيلات والتسديدات النقدية في النقدية عن أنشطة الاستغلال ، أنشطة الاستثمار وأنشطة التمويل للمؤسسة خلال الدورة.

إن الغرض الرئيسي منها هو توفير المعلومات عن التحصيلات النقدية والتسديدات النقدية للمؤسسة خلال الفترة المالية ،بالإضافة إلى أنها تهدف إلى توفير المعلومات عن الأنشطة الاستثمارية والتمويلية للمؤسسة خلال الفترة وهكذا تساعد المستثمرين في تقييم بعض فإنها والدائنين وغيرهم العناصر مثل :

قدرة المؤسسة على تتولد تدفقات نقدية موجبة في الفترات المستقبلية.

قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها ودفع التوزيعات.

حاجة المؤسسة إلى التمويل الخارجي

[1] شعيب شنوف ،مرجع سبق ذكره،ص141.

أسباب الاختلافات بين مقدار صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية الأنشطة التشغيلية .

أسباب التغيير في تحديد الجوانب النقدية وغير النقدية للعمليات الاستثمارية والتمويلية للمؤسسة خلال الفترة .

وباختصار يساعد جدول تدفقات الخزينة مستخدمي القوائم المالية في تقييم قدرة على تدبير نقدية المؤسسة كافية في الأجل القصير والطويل.

**مكوناتها:** يتضمن جدول تدفقات الخزينة العناصر التالية:

**الأنشطة التشغيلية (وظيفة الاستغلال)** تتضمن الأعباء و النتائج و النشاطات الأخرى التي ليس لها علاقة بنشاط التمويل و الاستثمار.

**الأنشطة الاستثمارية (وظيفة الاستثمار)** تتضمن المبالغ المدفوعة لاقتناء استثمارات طويلة الأجل و كذلك التحصيل الناتج من التنازل عن الاستثمارات.

**الأنشطة التمويلية (وظيفة التمويل)** تشمل النشطة التي لها علاقة بحركة القروض و رؤوس الأموال سواء بالنقصان أو بالزيادة ،مكافئات رأس المال المدفوعة وحركة التسبيقات ذات الطبيعة المالية.

**رابعا: قائمة تغيرات الأموال الخاصة :** قائمة تغييرات الأموال الخاصة هو جدول يقوم بتحليل الحركات الحاصلة في العناصر المكونة للأموال الخاصة للمؤسسة أثناء القيام بنشاطها.
يتطلب "IAS1" إن تقوم المؤسسة بعرض قائمة تغيرات الأموال الخاصة كجزء منفصل في القوائم المالية حيث تتضمن تسوية الحقوق الملكية بين آخر الفترة و بدايتها، إضافة لعناصر المكاسب والخسائر التي تعتبر جزء من حقوق الملكية ولا تظهر في حسابات النتائج ، و هو يحقق المزايا التالية:

- ✓ التعرف على مقدار حقوق الملكية وعناصرها وأي تفصيلات أخرى عنها وكذا التغيرات التي تحدث لحقوق الملكية خلال الفترة.
- ✓ التعرف على عناصر المكاسب والخسائر التي يجب الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية مثل المكاسب والخسائر المتعلقة ببيع الاستثمارات المتاحة المباعة.

يجب على المؤسسة أن تعرض فيه وتوضح في صلبها ما يلي:

- ✓ صافي الربح أو الخسارة عن الفترة.
- ✓ كل عنصر من عناصر الإيرادات، الأعباء، الأرباح والخسائر والتي تم إثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية وفقا لما تتطلبه معايير أخرى.
- ✓ إجمالي العناصر الناتجة مما سبق ذكره موضحا بصورة منفصلة نصيب مساهمي الشركة الأم ونصيب الأقلية ؛

- ✓ ولكل عنصر من عناصر حقوق الملكية يتم إثبات التغيرات في السياسات وتصحيح الأخطاء المحاسبية كما يجب أن يتم عرض ما يلي سواء ضمن جدول تغيرات الأموال الخاصة أو في الإيضاحات:
  - المعاملات مع أصحاب حقوق الملكية مع الإفصاح عن التوزيعات لهم بصورة منفصلة ؛
  - رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية والحركة خلال الفترة؛
  - تحليل ما بين رصيد كل نوع من المهم رأس وكل عناصر المال الاحتياطات في أول وآخر الفترة مع الإفصاح المستقل عن كل منها كما نص المعيار المحاسبي "IAS1" على إعداد الملاحق المكملة والموضحة للقوائم المالية كما يلي:

**خامسا:الملاحق ( الإيضاحات):** تعتبر الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية جزء لا يتجزأ منها إذ أن لها أهمية كبيرة في المساعدة على فهمها، وتوضيح المعلومات التي يصعب إدراجها فيها ، وحسب IAS1 فإن الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية تساهم في تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تقديم معلومات عن الأسس و السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل المؤسسة في إعداد القوائم المالية.
- ✓ الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات تتطلبها معايير الإبلاغ المالي الدولية ولا تظهر في صلب الميزانية أو حسابات النتائج، قائمتي تغيرات الأموال الخاصة و تدفقات الخزينة.
- ✓ الإفصاح عن بيانات أو معلومات لم تظهر في القوائم المالية الأساسية، إلا أن نشرها يعتبر ضروريا لتوفير العرض العادل للقوائم المالية والمساعدة في فهم محتوياتها.

ويؤكد المعيار على أهمية أسلوب عرض الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية، بحيث تقدم أسلوب منظم طالما كان ذلك ممكنا أو عمليا ، كما يجب الربط المرجعي بين كل عنصر في صلب القوائم المالية مع أية معلومات ذات صلة مرتبطة بها في ملاحق، وحسب نفس المعيار فإن طبيعة المعلومات التي تعرض من خلال الإيضاحات تكون إما:

- ✓ معلومات إضافية أو تفاصيل للمعلومات المعروضة في صلب القوائم المالية.
- ✓ معلومات محددة لشرح بعض الأرقام الواردة في القوائم المالية.
- ✓ معلومات إضافية لم ترد أية عناصر تتعلق بها في القوائم المالية مثل الالتزامات الطارئة وقد حدد IAS1 ترتيبا محددا لعرض الإيضاحات على اعتبار أن هذا الترتيب سيساعد مستخدمي القوائم المالية في عملية مقارنتها للمؤسسات المختلفة وذلك حسب الترتيب التالي:
  - عبارة تفيد بامتثال المؤسسة لمعايير الإبلاغ المالي الدولية.
  - معلومات موضحة ومؤيدة للعناصر المعروضة في صلب القوائم المالية مع استخدام نفس الترتيب الذي عرضت فيه العناصر في القائمة ونفس ترتيب القوائم المالية.
  - افصاحات أخرى مثل المتعلقة بالالتزامات الطارئة بموجب ، IAS37 ، والتعهدات التي قدمتها المؤسسة للغير ولم تظهر في القوائم المالية.

**المطلب الثالث:مستخدمو القوائم المالية**

تعرف المعلومات المحاسبية بأنها كل المعلومات الكمية و غير الكمية التي تخص الإحداث الاقتصادية و التي تتم معالجتها و التقرير عنها في القوائم المالية ، في خطط التشغيل و التقارير المستخدمة داخليا، وبذلك فهي تمثل

ناتج العمليات التي تجرى على البيانات المحاسبية مما يحقق الفائدة من استخدامها.فتوفير المعلومات ليس هدفا في حد ذاته بل من الضرورة أن تكون هذه المعلومات ذات محتوى إعلامي نافع يمكن الاستفادة منه من جانب مستخدميها[1].

**و** يمكن تقسيم مستخدمي القوائم المالية إلى[2]:

1 - **المستخدمين ذات المصلحة المباشرة:** يتمثلون في الأطراف الذين لهم مصلحة مباشرة من هذه القوائم و هم:

- ✓ المساهمون:سواء كانوا حاليين أو محتملين يهتمون بالمحاضر و العوائد المتعلقة بالأسهم.
- ✓ الدائنون:يهتمون بالمعلومات المتعلقة بآجال الاستحقاق و القدرة على السداد.
- ✓ العمال:يهتم العاملون بالمعلومات المتعلقة باستقرار و ربحية المؤسسة لمعرفة قدرتها على دفع التعويضات، توفير المكافآت، منافع التقاعد.
- ✓ الموردون:يستخدمون التقارير المالية في دراسة قدرة المؤسسة على الاستمرار خاصة عند وجود تعاملات طويلة الأجل.

**2- المساهمون ذوي المصلحة غير المباشرة:**

- ✓ المدققين:يعتبر المدقق وكيل المساهمين، فكل الأطراف تعتمد على تقريره الذي يقوم بمراجعة هذه القوائم المالية ويبدي رأيه الفني المحايد،
- ✓ الهيئات الحكومية و الرقابية:تعتبر صاحبة مصلحة في المؤسسة، ونجاح معدلات أدائها الاقتصادي المرتفع، بذلك تضمن هذه الجهات مقدرة المؤسسة على سداد مستحقاتها الضريبية.
- ✓ النقابات العمالية:تشمل هذه الفئة كل من العاملين و النقابات و الاتحادات المهنية التي تمثلهم، و الذين يقومون بمهمة تجميع المعلومات اللازمة للاطمئنان على مستقبل المؤسسة التي يعملون بها، و مدى قدرتها على الاستمرار كمصدر دخل.
- ✓ المحللون الماليون: وهم المستثمرون الذين يمثلون عملائهم، أي أن خلل في القوائم و ينعكس على صحة التحليل و بالتالي على قرارات العملاء في البيع و الشراء.

[1] رحيش سعيدة ، مرجع سبق ذكره ، ص24

[2] لبنى محدادي ،مرجع سبق ذكره،ص4

**المبحث الثاني: جودة القوائم المالية.**

تعد جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المقياس المناسب لتقييم مدى كفاءة نظام المعلومات المحاسبي، حيث يكن الاعتماد على القوائم المالية في اخذ القرارات إذا كانت المعلومات الواردة فيها ذات جودة عالية مما يعطي ثقة لدى المستخدمين.

**المطلب الأول :مفهوم جودة القوائم المالية**

تعريف الجودة من قبل بعض المنظمات الدولية[1]:

يعرفها الجمعية الأمريكية للجودة: أنها الهيئة أو الخصائص الكلية للسلعة أو الخدمة التي تعكس قدرتها على تلبية حاجات صريحة و ضمنية.

و تعرفها المنظمة الدولية للمعايير ISO : أنها الخصائص الكلية لمؤسسة ( نشاط أو عملية، أو سلعة، أو خدمة، أو منظمة، أو نظام ، أو فرد، أو مزيج منها، التي تعكس في قدرته على إشباع حاجات صريحة أو ضمنية).

يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية، والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات، التي تنتج عن تطبيق الطرق و الأساليب المحاسبية البديلة[2]،

وتعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف و التضليل و أن تعاد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية و الرقابية و المهنية و الفنية ، بما يحقق الهدف من استخدامها[3]. و في ضوء هذا المفهوم يمكن اقتراح المعايير التالية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية كما يتضح من الشكل:

[1] رعد عبد الله الطائي ،عيهى قدارة، إدارة الجودة الشاملة، عمان ،الأردن،2008، ص28

[2] صباحي نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية و أثره على جودة المعلومة، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر3، 2011/2010، ص73.

[3] صباحي نوال، مرجع سبق ذكره، ص73.

الشكل رقم (01-02): معايير جودة المعلومات المحاسبية

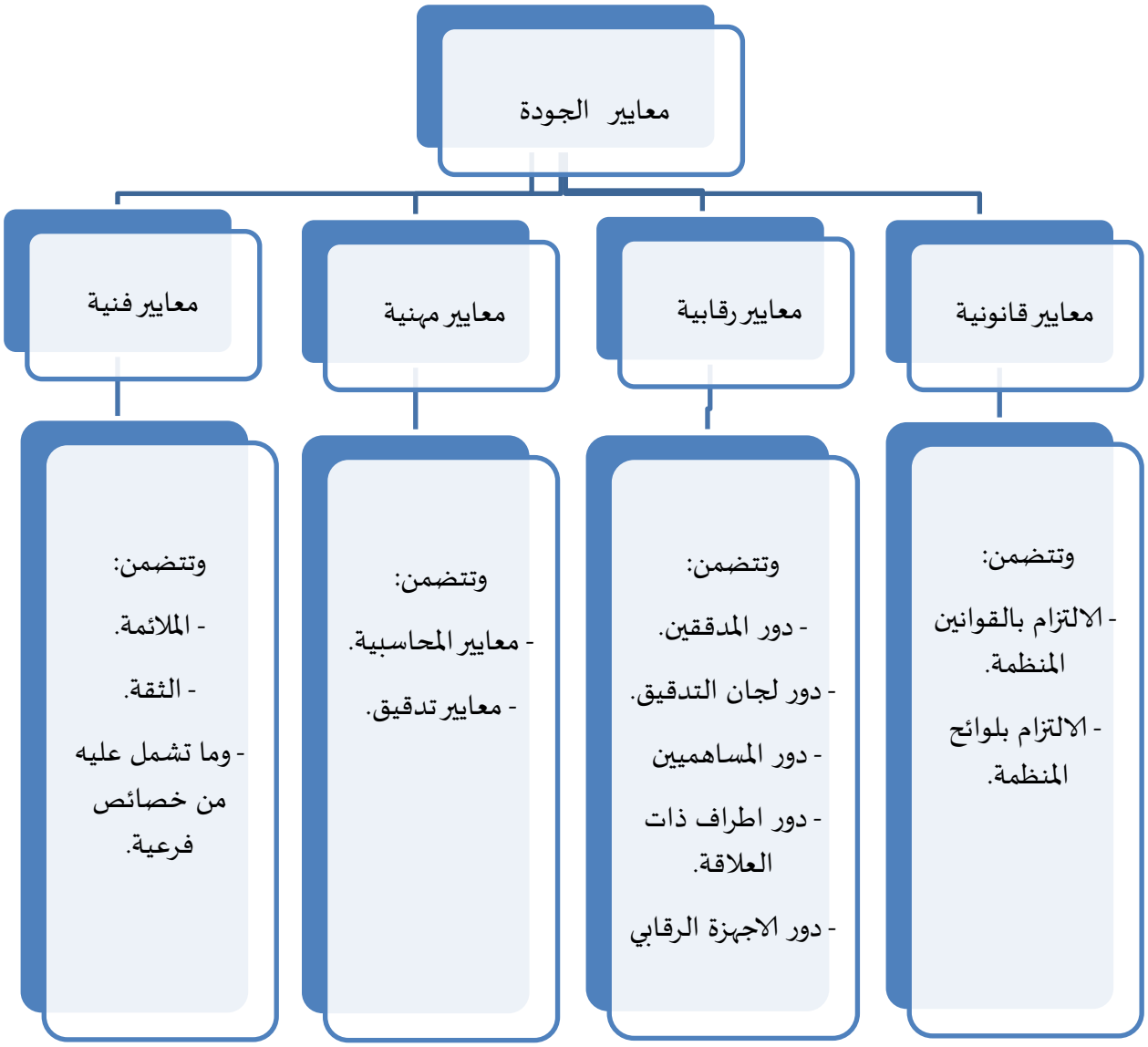


المصدر: صباحي نوال، الافصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية و اثره على جودة المعلومة ،رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص74

**المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في جودة القوائم المالية**

يمكن توضيح العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية فيما يلي[1]:

1 - **العوامل الخارجية المتعلقة بالبيئة الخارجية**:إن النظم المحاسبية تعمل في ظل تلك البيئات (الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية و السياسية) و غيرها من الجوانب المستمرة في تغيرها في البلدان المختلفة بمرور الزمان فإنها بدورها تعمل في ظل بيئة متغيرة وأن البيئة الاقتصادية و الاجتماعية على وجه الخصوص لها تأثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية وأن تلك البيئة و تتكون من أنشطة متبادلة التأثير من حيث تداخل العلاقات بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الكلي.

وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم العوامل المتعلقة بالبيئة المحاسبية إلى اجتماعية، اقتصادية، قانونية و سياسية كما يلي:

أ - **العوامل الاقتصادية:** تساعد النتائج الاقتصادية للقرارات المرتبطة بالسياسات المحاسبية، في تحسين المعلومات المتاحة للمستثمرين وللمستخدمين الآخرين للمعلومات تكون النتيجة اتخاذ قرارات اقتصادية صحيحة وتخفيض التكاليف التي يتحملها مستخدمو المعلومات في سبيل الحصول على هذه الأخيرة.

كما تختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي السائد في الدولة، ففي ظل نظام الاقتصاد الرأسمالي تحظى التقارير المالية بأهمية كبيرة، حيث يتم التركيز على ضرورة توافر المعلومات المحاسبية الملائمة لاحتياجات متخذي القرارات الاقتصادية، بينما في ظل نظام الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة ولغرض إحكام الرقابة المركزية.

ومن العوامل الاقتصادية كذلك نجد التضخم، ففي ظل ارتفاع معدل التضخم يجعل من المعلومات لمحاسبية التي تعد وفقا لتكلفة التاريخية غير ملائمة

ب -**العوامل الاجتماعية:** تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية مثل اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم المالية والوقت...الخ، فالتوجه نحو السرية يؤثر على عملية تجميع ونشر المعلومات المحاسبية، أما قيمة الوقت فنجد أن الدولة التي تعطي قيمة أعلى للوقت تهتم بقائمة الدخل، وتعد البيانات المالية خلال فترات مالية متقاربة، ربع سنوية مثلا، والعكس بالنسبة للدول التي لا تعطي للوقت أهمية تهتم بقائمة المركز المالي فقط.

[1] لرقط عبد المهدي ،دور المراقبة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية، جامعة 02 أوت 1955، سكيكدة،2015/2014، ص55.

وتعبر المحاسبة عن المسؤولية أحدث مراحل التطور المحاسبي والتي تتطلب نموذجا محاسبيا مبنيا على أسس من القيم الاجتماعية السائدة في الزمان والمكان ويتطلب نموذج المحاسبة الاجتماعية التوسع في القياس المحاسبي بحيث يمتد ليشمل الآثار الخارجية لتصرفات الوحيدة الاقتصادية وتتمثل هذه الآثار الخارجية فيما يعرف بالتكلفة الاجتماعية أو العائد الاجتماعي.

ج - **العوامل القانونية**:تتمثل العوامل القانونية أساسا في مجموعة الأنظمة والقواعد القانونية، التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها خصوصا مع ظهور الشركات مساهمة التي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة مما أدى خضوعها إلى التشريعات القانونية الضريبية منذ بدء تكوينها حتى تصفيتها و هذا ينعكس على الكيفية التي تعد بها المعلومات وكيفية عرضها في التقارير المالية وذلك بهدف إضافة نوع من الثقة لمستخدمي المعلومات، ويمكن القول أن القواعد الملزمة بتوفير المعلومات المالية التي يجب إعدادها وتقديمها هي أحد العوامل القانونية التي تتأثر بها الخصائص النوعية للمعلومات.

تتأثر الممارسة المحاسبية سواء منهاجيتها أو تطبيقاتها المحاسبية بشدة بالمنظمات المرتبطة بقوانين الشركات والتشريعات قانونية والضريبية و المقاييس التنظيمية الأخرى، ولاشك أن تلك التشريعات القانونية قد زادت من إمكانية مقارنة ومنفعة تلك المعلومات المحاسبية، ولا يعتبر غياب المقاييس القانونية والتشريعات أو التمسك والالتزام الدقيق بها أمر مرغوبا فيه ويعتمد ذلك على مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي الموجود في مجموعة الدول المختلفة التشريعات القانونية.

د - **العوامل السياسية**:العوامل السياسية لبيئة المحاسبة لها تأثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية لأنها تلزم تحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية التي تتلاءم مع الأوضاع السياسية الاقتصادية لكل بلد من البلدان التي تغلب عليها وجهة نظر فئة معينة من المستخدمين في إنتاج وتوزيع المعلومات، وعلى المؤسسة والمهنة تقع مسؤولية توجيهه وتطوير إمكانيتهم وقدراتهم نحو تحقيق هذه الاحتياجات بحيث يتم القضاء على أي تعارض بين ما هو مطلوب من المعلومات وبين ما هو ممكن التحقيق.

إن وضع وإنشاء المعايير المحاسبية هو بالدرجة الأولى نتاجا لتصرف سياسي، وقد أكد ذلك بصورة أكثر وضوح تقرير لجنة تابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي عام 1996 ، والذي انتقدت فيه ممارسة الرقابة من طرف واحد على وضع المعايير، والتأكيد على ضرورة إيجاد هيئة اتحادية لوضع المعايير تأخذ في عين الاعتبار المصالح المتعددة الأطراف المستفيدة منها

دون تحيز وقد تنظر الجهات الحكومية إلى السياسة المحاسبية من حيث مدى توافقها مع الأهداف القومية أو مع الأهداف المعنية لهذه الجهات، و هذا هو سبب التدخل السياسي في إعداد السياسات والإجراءات المحاسبية.

2 - **العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية:** من العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر استخدام الحاسوب في إدخال وتحليل و معالجة عرض المعلومات وكذلك الانتشار الواسع و السريع للأنترنت و اللذان كان لهم الأثر الكبير في[1]:

1 - الانخفاض الكبير و المستمر في كلفة الإنتاج و الحصول على المعلومات.

2 - زيادة كمية المعلومات الملبية لاحتياجات المؤسسة والمستخدمين.

3 - إتاحة تلك المعلومات لعدد كبير من المستخدمين لها في العالم في الوقت المناسب.

4 - إعداد بيانات أعمق للمستخدمين.

نجد أن الهدف من المعلومات هو الحصول على معلومات الضرورية لتلبية الاحتياجات التي ينبغي بالمقابل أن تكون نوعية هذه المعلومات جيدة، و لمعرفة نوعية المعلومات فإنه من الممكن التركيز على بعض الأبعاد التي تلخص فيما يلي:

أ - **التصوير والتمثيل:** و هو ما يقصد به التلاؤم واقع مع شكل المعلومة ومستخدميها وأن يكون تمثيل الواقع مفهوما لمستعمليه.

ب -**التأكد:** يفترض أن تعكس الأرقام المعطاة كمعلومة صورة موضوعية للواقع، حيث ينبغي أن يؤدي إعداد آخر لنفس.

ج - **آجال الحصول على المعلومة:**باستعمال قاعدة بيانات متاحة لقرائها فأنه تكون الإجابة عن تساؤل ما بسرعة بعد صياغتها، بتعبير آخر المعلومة المخزنة يمكن الوصول إليها عند الحاجة والطلب عليها..

د - **التحديد:**المعلومات المحددة بدقة هي تلك المعلومات التي تعطي تفاصيل أكثر بحيث يكون القياس الرقمي مثلا يحمل الكثير من الأجزاء العشرية وبالتالي عدد التصنيفات للفئات يكون كبير حجم وقد يؤدي هذا التفصيل إلى عدم الفهم أو رفع احتمال الخطأ، فهذا يحتم أن يؤخذ العنصر بكل الجوانب.

هـ - **كمال المعلومة وتمامها:**الحصول على صورة شاملة لكافة المعلومات الضرورية.

و - **الملائمة:**تهدف المعلومات لاتخاذ القرار أو القيام بنشاط ما، وتعتبر " الملائمة المعلومة المفصح عنها عنصرا أساسيا ومعيارا في المحاسبة تعد وفقه المعلومات على أساس منفعتها وربطها بالنشاطات التي تتعلق بها أو النتائج المنتظر الحصول عليها، ويقترن مفهوم الملائمة أساسا بالمصداقية والصورة الوافية للمعلومات التي يتطلبها مستعملوها.

3 - تقرير مدقق الحسابات (المراجع الخارجي) :يؤدي تقرير مدقق الحسابات إلى جودة المعلومات المحاسبية، و ذلك من خلال تدقيق القوائم المالية المنشورة، و إضفاء الثقة في المعلومات الواردة بها و التحقق من إعداد و عرض القوائم المالية، و قد تم وفق المعايير المحاسبية المعتمدة، وكذلك متطلبات القوانين المعمول بها، كما أن تقرير مدقق الحسابات له توجيه أكبر على قرارات الاستثمار فهو يحتل مرتبة متقدمة لدى المحللين الماليين وغيرهم، وإذا نظرنا إلى مضمون معايير التدقيق الدولية نلاحظ أنها تتطلب من المدقق أن يفصح في تقريره ما إذا كانت المعلومات الواردة في القوائم المالية، تتسق على

[1] لرقط عبد الهدي ، مرجع سبق ذكره،ص57.

معايير المحاسبة المتعارف عليها أم لا، كما تتطلب معايير التدقيق تحقق المدقق من ثبات المؤسسة في تطبيق المبادئ المحاسبية من فترة إلى أخرى.

**المطلب الثالث :خصائص جودة القوائم المالية**

تتمثل خصائص جودة القوائم المالية في الصفات التي يجب أن تتميز بها المعلومات الواردة في القوائم المالية حتى تكون أساسا يعتمد عليه مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم .و تتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

أ - **الملائمة:**

هناك عدة تعاريف لملائمة المعلومة ، حيث تشير أغلبها إلى أن المعلومات ذات الملائمة هي تلك المعلومة التي في حالة الحصول عليها يكون تأثيرها على اتخاذ القرار ، أي وجود ترابط منطقي بين المعلومة واتخاذ القرار . إن التعريف السليم للملائمة هو قدرة المعلومة على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين، لضمان تجسيد صفة الملائمة في المعلومة المالية يجب توفر ثلاثة خصائص فرعية:

- ✓ **التوقيت المناسب**:لكي تكون المعلومة ملائمة من الضروري توفرها في الوقت المناسب ، حيث أن تأخر وقت توفر المعلومة عن وقت الحاجة إليها يجعلها معلومة عادية (بدون منفعة) ، وتكمن علاقة الترابط بين اتخاذ القرار وتوقيت الحصول على المعلومة في أن عملية اتخاذ القرار تكون محددة بمدة زمنية و توفر المعلومة خلال تلك الفترة تأثر على وجهة اتخاذ القرار.

إن إعداد و نشر القوائم المالية يكون في فترات متباينة التأخير ، مما يؤثر على مدى ملائمة المعلومة المحتوات فيها ، من هنا ظهر المعيار المحاسبي الذي ينص على ضرورة إعلان تقارير مرحلية ، كما أن نشر المعلومات بأكثر سرعة لا يكون على حساب إهمال دقتها ودرجة عدم التأكد منها..

- ✓ **خاصية التنبؤ:** الخاصية عبارة عن توفر إمكانية التنبؤ بالنتائج المستقبلية وذلك بالاعتماد على المعلومات له عبرة عن الماضي، أي وجود علاقة بين المعلومات الماضية والتنبؤ بالمستقبل ، إن عملية التنبؤ لا تكون على أساس معلومات من الماضي ،كما أن الإطلاع على المعلومات الماضية دون توقيع المستقبل تعتبر عملية لا جدوى منها، أما عن علاقة قدرة التنبؤ بالقرار فتتجسد في تقليل درجة عدم اليقين من خلال وضع توقعات للنتائج المستقبلية.
- ✓ **القدرة على تقييم الارتدادية للتنبؤ (التغذية العكسية):** هي إمكانية استخدام المعلومة في تصحيح معلومات حالية أو مستقبلية ، بحيث يمكن الاعتماد عليها في تقييم مدى صحة توقعات سابقة ، وأن تتمتع المعلومة بقدرة عالية على التقييم الارتدادي للقرارات لماضية وقيمة التنبؤ العالية بالمستقبل ، ومن هنا تبرز أهمية هذه الخاصية في تقليل درجة عدم التأكد وتقييم القرارات السابقة.

ب - **الموثوقية:**

إن توفر المعلومات على خاصية الموثوقية يسمح بتوجيه القرارات، ولتكون المعلومة ذات موثوقية يجب توفر ثلاث خصائص ضرورية ، و هي أن تتوفر على نسبة ضئيلة من الأخطاء وأكثر حيادية وكذا الأمانة في التعبير، في حالة القوائم المالية تقاس درجة الموثوقية بحجم الأخطاء و درجة في نشر المعلومات وعدم التصوير الصادق للأحداث والمعاملات الاقتصادية.

لضمان تجسيد صفة الموثوقية في المعلومة المالية يجب توفر ثلاثة خصائص فرعية:

- ✓ **الصدق في التعبير**:الصدق في التعبير هو وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات المحاسبية والأحداث المراد عرضها في القوائم، أي أن تكون المعلومة معبرة بصدق عن المضمون الذي تهدف إليه ، و هناك سبب رئيسي يحد من الصدق في التعبير و هو التحيز وينقسم إلى:
  - تحيز في عملية القياس :مثل استعمال التكلفة التاريخية.
  - التحيز من القائم بعملية القياس.
- ✓ **الحياد:** هو عدم التحيز، أي لا تكون معلومات مستخدم على حساب أخر.كما أن تعارض المصالح بين مختلف أصحاب المصلحة في المؤسسة يعتبر السبب الرئيسي في قلة درجة الحياد.
- ✓ **إمكانية التحقق:** هي أن تكون درجة التطابق و الاتفاق عالية في نتائج القياس بين المكلفين المختلفين بعملية القياس وباستخدام نفس الوسائل و طرق القياس، و هناك مفاهيم أخرى لقابلية التحقيق و هي وجود إثباتات يرجع لها في حالة التأكد من المعلومات و الأرقام الواردة في القوائم المالية.

إن أهمية دور المدقق الخارجي تتمثل في التأكد من توفر هذه الخاصية الجوهرية الموثوقية هذه المعلومات.

ج -**القابلية للمقارنة:** وتعني هذه الخاصية إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى سابقة للمؤسسة ذاتها، أو مقارنة القوائم المالية لمؤسسة معينة مع القوائم مالية لمؤسسات أخرى، ويستفيد مستخدمو المعلومات المحاسبية لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بقرارات الاستثمار و التمويل أو التعرف على المركز المالي و الأداء المالي للمؤسسة و غير ذلك،ولا يمكن أن تكون القوائم المالية قابلة للمقارنة إلا إذا تم إعدادها باستخدام ذات الأسس و المبادئ المحاسبية وفقا لمفهوم الثبات و الاتساق.

د- **القابلة للفهم:** إن إحدى الخصائص الواردة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين لهذا الغرض، فانه من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال و النشاطات الاقتصادية و المحاسبية، كما أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية.وعلى كل حال فانه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة أنها من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.

**المبحث الثالث:إجراءات الرقابة الداخلية و تأثيرها على جودة القوائم المالية**

يساهم نظام الرقابة الداخلية في المحافظة على أصول المؤسسة و بالتالي منع الاختلاس، كما يوفر هذا النظام الضمانات الكافية بان القوائم المالية يمكن الاعتماد عليها باعتبارها ذات جودة عالية.

**المطلب الأول : دور الرقابة الداخلية في الحد من الغش**

كما عرف الغش بأنه تعمد إخفاء أو تعديل البيانات بغرض الحصول على منافع خاصة أو لتضليل طرف آخر والحيلولة بينه وبين الحصول على حقوقه المشروعة، أو تحميله بما يزيد عن التزاماته الحقيقية، أو الحصول على ممتلكات المؤسسة لاستخدامها في الأغراض الخاصة[1] .و لذلك تقوم المؤسسة بتصميم نظام رقابة داخلية يعمل على الوقاية من الأخطاء و الغش والسرقة من خلال فرض مجموعة من الإجراءات و التي يمكن التطرق إليها فيما يلي[2]:

1 - **الإجراءات التنظيمية والإدارية**: و تضم هذه الإجراءات إلى ما يلي:

- ✓ تحديد اختصاصات الإدارات والأقسام المختلفة بشكل يضمن عدم التداخل.
- ✓ توزيع الواجبات بين الموظفين بحيث إلا ينفرد أحدهم بعمل ما من بدايته إلى نهايته لإحداث الرقابة بينهم.
- ✓ توزيع المسؤوليات بشكل واضح يساعد على تحديد أسباب ارتكاب الخطأ والإهمال.

- تقسيم العمل بين الإدارات والموظفين بحيث يتم الفصل بين الوظائف التالية:

- وظيفة التصريح بالعمليات والموافقة عليها.
- وظيفة تنفيذ العمليات.
- ✓ وظيفة الاحتفاظ بعهدة الأصول.
- ✓ وظيفة القيد و المحاسبة.

- تنظيم الأقسام بحيث يجتمع الموظفون الذين يقومون بعمل واحد في غرفة واحدة.
- إيجاد روتين معين يتضمن خطوات كل عملية بالتفصيل بحيث لا يترك فرصة لأي موظف للتصرف الشخصي إلا بموافقة شخص أخر مسؤول.
- إعطاء تعليمات صريحة بأن يقوم كل موظف بالتوقيع على المستندات كإثبات لما قام به من عمل.

[1] غسان فلاح المطارنة ،تدقيق الحسابات بين النظرية و التطبيق الجزء الاول الطبعة الاولى ،دار البلدية ناشرون وموزعون ،عمان،الاردن،2010 ،ص 51

[2] خالد امين عبدالله ، التدقيق والرقابة في البنوك ،الطبعة الاولى عمان ،دار وائل ،1998 ،ص 151

- استخراج المستندات من أصل وعدة صور تختص كل إدارة معينة بصورة ذات لون معين.

✓ إجراء حركة تنقلات بين الموظفين من حين الآخر بحيث لا يتعارض ذلك مع حسن سير العمل.

✓ ضرورة قيام كل موظف بإجازته السنوية دفعة واحدة، وذلك لإيجاد الفرصة لمن يقوم بعمله أثناء غيابه لاكتشاف أي تلاعب في ذلك العمل.

2 - **إجراءات المحاسبية**: و تضم هذه الإجراءات ما يلي:

- إصدار تعليمات بوجوب إثبات العمليات بالدفاتر فور حدوثها لأن هذا يقلل من فرص الغش والاحتيال، ويساعد إدارة المشروع على الحصول على ما تريده من عمليات بسرعة.
- إصدار التعليمات بعدم إثبات أي مستند ما لم يكن معتمدا من الموظفين المسئولين، ومرفقة به الوثائق المؤيدة الأخرى.
- عدم اشتراك أي موظف في مراجعة عمل قام به، بل يجب أن يراجعه موظف أخر.
- استعمال الآلات المحاسبية مما يسهل الضبط الحسابي ويقلل من احتمالات الخطأ ويقود إلى سرعة الانجاز.
- استخدام وسائل التوازن المحاسبي الدوري مثل موازين المراجعة العامة وحسابات المراقبة الإجمالية.
- إجراء مطابقات دورية بين الكشوفات الواردة من خارج المؤسسة والأرصدة في الدفاتر والسجلات كما في حالة البنوك والموردين ومصادقات الزبائن.
- القيام بجرد مفاجئ دوريا لنقدية والبضاعة والاستثمارات ومطابقة ذلك مع الأرصدة الدفترية.

3 - **إجراءات عامة:** و تضم هذه الإجراءات ما يلي:

- التامين على ممتلكات المشروع ضد جميع الأخطار التي تتعرض لها حسب طبيعته من حرق أو اختلاس.
- وضع نظام سليم لمراقبة البريد الوارد والصادر.
- استخدام وسائل الرقابة المزدوجة فيما يتعلق بالعمليات الهامة في المشروع كتوقيع الشيكات التصرف في النقدية.

و نرى أن وجود نظام رقابة داخلية فعال يؤدي إلى حماية أصول المؤسسة، و توفير المعلومات ذات موثوقية و تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة و اكتشاف الأخطاء اللازمة فور وقوعها و اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها.

**المطلب الثاني :دور التدقيق في تقييم نظام الرقابة الداخلية**

**1 - مسؤولية المدقق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية[1]:**

يقوم المدقق الداخلي بدراسة و تقديم أنظمة الرقابة الداخلية بقصد العمل على تحسينها و إحكامها، لقد نصت معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين في أمريكا على أنه يجب أن يتضمن مجال عمل المدقق الداخلي فحص وتقييم كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسة و الحكم على درجة متانتها.

يشير الباحثون إلى أن مهنة التدقيق الداخلي تعد أحد أهم عناصر منظومة الرقابة الداخلية الفعالة بأنواعها المختلفة، الهادفة والمانعة والمصحح إلى أن وظيفة التدقيق الداخلي ليس فقط جزءاً من نظام الرقابة الداخلية ولكنها تمثل بؤرة التركيز بالنسبة له وصمام الأمان خصوصاً بعد تحولها إلى مهنة معترف بها دوليا، ودور المدقق الداخلي ينحصر في هذا المجال في اختبار مدى الالتزام بالإجراءات الرقابية وكذلك تقييم هذه الإجراءات ومراقبة مدى توافر مقومات نظام الرقابة الداخلية، السابق ذكرها.

[1] محمد علي محمد الجابري، تقديم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن "دراسة ميدانية"، رسالة ماجيستر، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، صنعاء، 2014، ص 34

**الشكل (02-02): يوضح التدقيق الداخلي من الرقابة الداخلية**

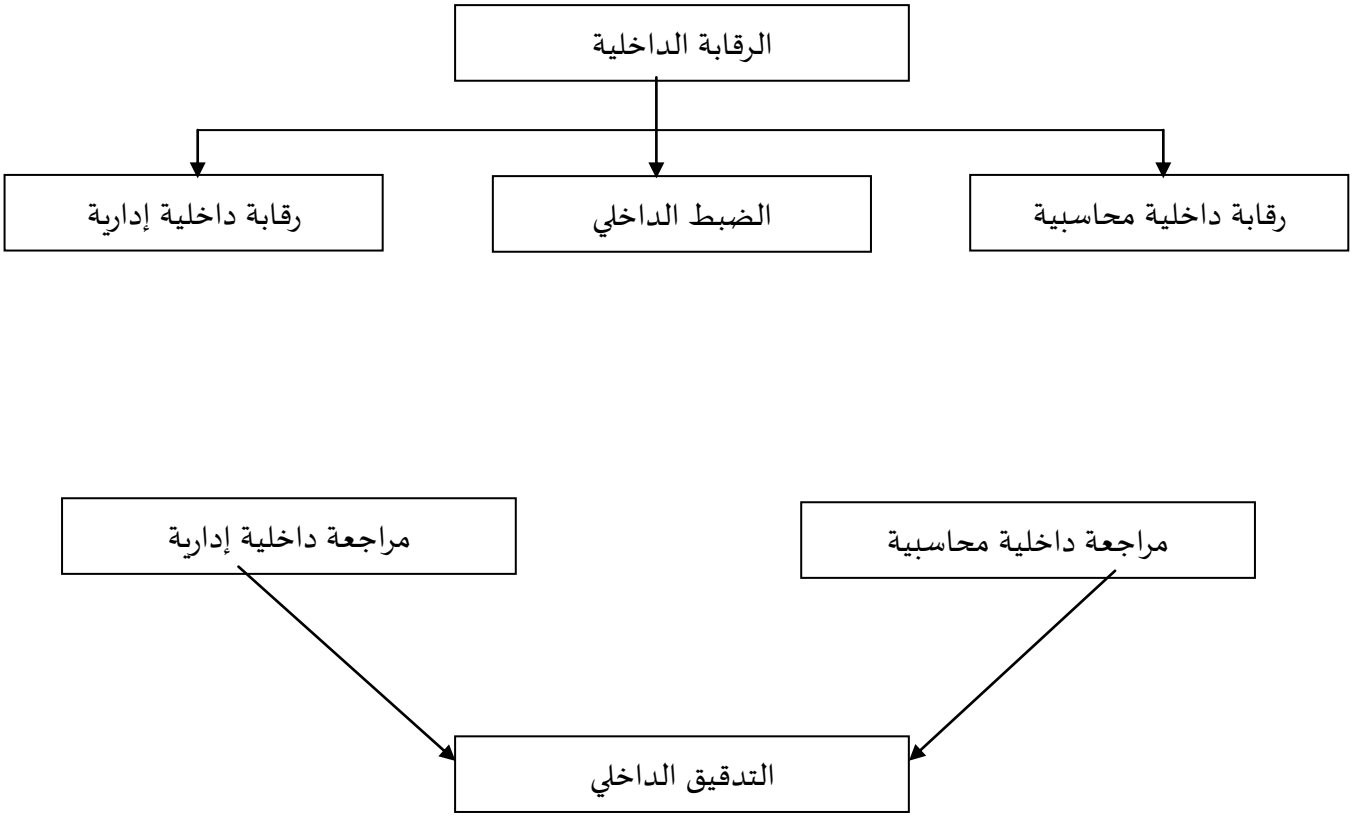


المصدر :حمد علي محمد الجابري، تقديم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن" دراسة ميدانية"، رسالة ماجيستر، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، صنعاء،2014، ص34

**2-دور المدقق الخارجي في تقييم نظام الرقابة الداخلية :** بما أن نظام الرقابة الداخلية يتكون من رقابة إدارية ومحاسبية وضبط داخلي فإن مسؤولية المدقق الخارجي حول هذا النظام تكون على هذه النواحي الثلاثة:

و قد تطرق المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين لمسؤولية المدقق الخارجي في المجال معطيا تحديدا وتقسيما للمسؤولية كالآتي[1]:

- ✓ **المسؤولية بالنسبة للرقابة الإدارية :**لا يعتبر مدقق الحسابات مسؤولا عن دراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية الإدارية في المؤسسة محلا لفحص حيث أن هذا النوع من الرقابة يهدف إلى تنفيذ السياسات

[1] دلهي عمر، اثر المراجعة الخارجية على مصداقية المعلومة المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية " دراسة حالة من خلال الاستبيان"، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2008-2009،ص30.32.

الإدارية وفقا للخطة التي تضعها، وعليه فإن إلزام المدقق بفحص نظام الرقابة الداخلية الإدارية سيوسع من مسؤولياته و يلقي عليه عبئا كبيرا خاصة وان وجود أو عدم وجود نظام الرقابة الداخلية الإدارية لا يؤثر على برنامج التدقيق الذي يقوم بوضعه مدقق الحسابات.

- ✓ **المسؤولية بالنسبة للرقابة المحاسبية:** أما بالنسبة للرقابة المحاسبية فإن المدقق الخارجي يعتبر مسؤولا عنها، كونه ذات صلة بعملية التدقيق و مدى دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر و مدى إمكانية الاعتماد عليها، و مدى دلالة القوائم المالية للمركز المالي للمؤسسة عن الفترة المالية محل الفحص، بالإضافة إلى حماية أصول المؤسسة النقدية و غير النقدية من الاختلاس و التلاعب، و عليها فإن المدقق الخارجي أن يبذل عناية خاصة لهذا النظام على اعتبار أن له أثر جوهري في عملية التدقيق لهذا فإن معايير التدقيق أوضحت أنه على المدقق الخارجي فهم النظام المحاسبي و نظام الرقابة الداخلية لغرض التخطيط لعملية التدقيق، و التعرف على تصميم النظام المحاسبي و طريقة عمله ، ويجب على المدقق الخارجي الحصول على فهم النظام المحاسبي لتشخيص و فهم ما يلي:
  - -طرق المعاملات الرئيسية لعمليات المؤسسة.
  - -كيف بدأت هذه المعاملات.
  - -السجلات المحاسبية المهمة والمستندات المساندة و الحسابات التي تتضمنها البيانات المالية.
  - طريقة معالجة التقارير المحاسبية و المالية، منذ نشوء المعاملات الهامة والحالات الأخرى لغاية تضمينها في البيانات المالية.
- ✓ **المسؤولية بالنسبة لضبط الداخلي:** فيما يخص نظام الضبط الداخلي فيعتبر المدقق الداخلي مسئولا عن فحص و تقييم أنظمة الضابط الداخلي ، فنظام الضبط الداخلي هو أنظمة الضبط والرقابة على العمليات اليومية للمؤسسة و الذي يؤدي إلى أن عمل أي موظف يتم إكمالها والتحقق من صحته من قبل موظف آخر حيث أن ذلك يؤدي إلى اكتشاف الأخطاء و الغش بسهولة، و بما أن المدقق الخارجي مسؤول عن عملية اكتشاف الأخطاء والغش و الاختلاس فإنه يعتبر مسؤولا عن فحص نظام الضبط الداخلي .و نرى أن من واجب المدقق الخارجي دراسة و تقيم نظام الرقابة الداخلية من أجل حماية أصول المؤسسة من السرقة و الاختلاس، و من أجل الحصول على البيانات المالية و استخدامها في عملية التخطيط واتخاذ القرارات، إن نتائج تقييمه لنظام الرقابة الداخلية تؤثر على طبيعة التدقيق المطلوب استخدامها، و المدى المطلوب لمثل هذه الإجراءات.

**خاتمة الفصل:**

تعتبر القوائم المالية من أهم الوسائل لإيصال المعلومات، و تحظى باهتمام العديد من المستخدمين، لذا وجب أن تكون ذات مصداقية و معبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة .و تعمل الرقابة الداخلية إلى الرفع من مصداقية القوائم المالية من خلال السياسات والإجراءات الرقابية من أجل الوقاية من أخطاء المحاسبية المعتمدة و الغير معتمدة و حماية الأصول من السرقة والاختلاس و يسعى كل من المدقق الخارجي والداخلي إلى التأكد من وجود نظام فعال للرقابة الداخلية من خلال دراستها و تقديمها والتأكد من نقاط قوتها و نقاط ضعفها و التأكد من أن النظام المحاسبي فعال و يمد المؤسسة بالمعلومة اللازمة لإعداد القوائم المالية الصحيحة.

# الفصل الثالث : دراسة العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية و جودة القوائم المالية دراسة ميدانية

**تمهيد:**

تعتبر الدراسة الميدانية تدعيما للجانب التطبيقي، لأنه المجال الذي يستطيع الباحث من خلله النزول للواقع و كشف الحقائق و جمع المعلومات حول الموضوع للوصول إلى نتائج بعد تحليل هذه المعلومات و التي تتمكن من خللها التأكد من مدى صحة الفرضيات الموضوعة في إشكالية البحث و لنتمكن من هذه الدراسة قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ..مبحث

**المبحث الأول: منهجية و عرض الاستبيان**

**المطلب الأول: منهجية الاستبيان**

من اجل تحقيق أهداف الدراسة تم استعمال المنهج الوصفي التحليلي، و الذي يعرف بأنه طريق في البحث تتناول أحداث و ظواهر موجودة للدراسة و القياس كما هي، دون التدخل في مجرياتها. و ما على الباحث إلا أن يتفاعل معها فيصفها و يحللها. و تهدف هذه الدراسة إلى مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية.

**المطلب الثاني: عرض الاستبيان**

تعتبر الرقابة الداخلية و جودة القوائم المالية المكونات الأساسية في تشكيل الاستبيان

أولا: مكونات الاستبيان

يتكون الاستبيان من جزأين: الجزء الأول و قسم إلى محورين: الأول متغيرات الدراسة و الثاني محور البيانات الشخصية لعينة الدراسة، أما الجزء الثاني يتضمن أسئلة موضوع الدراسة و قسم إلى محورين:

المحور الأول: يتناول عناصر الرقابة الداخلية

المحور الثاني: يتناول جودة القوائم المالية

**ثانيا: اختبار الاستبيان**

1 - الأساليب الإحصائية المستعملة:

لتحليل بيانات الدراسة و اختبار الفرضيات قمنا باستخدام SPSS برنامج إحصائي لمعالجة البيانات.

2 - مقياس ليكرث

و قد اعتمدنا في التساؤلات المغلقة للدراسة على مقياس ليكرث وفق تدرج خماسي حيث تتخذ إحدى الإجابات ( موافق بشدة – موافق – محايد – غير موافق – غير موافق بشدة ) و قد خصص لكل حالة من الحالات وزن كما هو في الجدول رقم 00-00 و يحدد اتجاه الإجابات بحساب

المدى (5-1=4) ثم تقسيمه على عدد الفئات (5/4=0.8) و هو يمثل مدى الفئة، و الذي يتخذ إضافة لكل حد ادني من الفئة بالتدرج، ابتداء من 01 و هو الحد الأدنى للفئة.

جدول رقم( 2-1) أوزان الإجابات

| التصنيف | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| الوزن | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
| الاتجاه | من 1 إلى 1.79 | من 1.80الى 2.59 | من 2.60 إلى 3.39 | من 3.4 إلى 4.19 | من 4.2 إلى 5 |

المصدر من إعداد الطالب [1]

**المبحث الثاني: عرض بيانات الاستبيان**

**المطلب الأول: عرض بيانات الاستبيان**

سوف نقوم بتحليل الاستبيان انطلاقا من النتائج المتحصل عليها من التحليل الإحصائي للبيانات بحيث نقوم بتقسيم الاستبيان إلى جزأين، الجزء الأول معلومات عامة، الجزء الثاني فقرات الدراسة

الفرع الأول: متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

المتغير المستقل: يتمثل في الرقابة الداخلية.

المتغير التابع: و يتمثل في جودة القوائم المالية.

[1] تبكيوت عبد الغفور، خداجي فارس ، دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية ،جامعة بومرداس ،2017/2016، ص 66

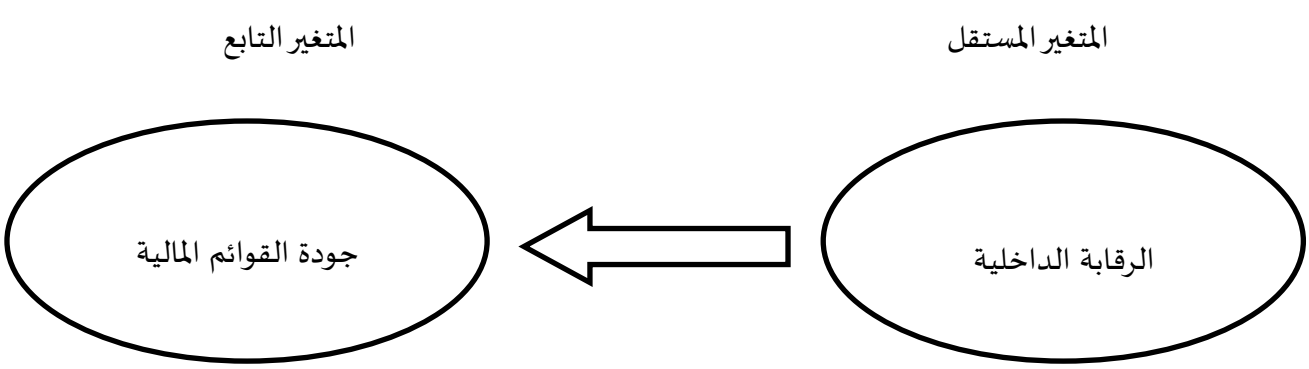


شكل رقم( 01-03) متغيرات الدراسة

الفرع الثاني: محور البيانات الشخصية لعينة الدراسة

الجدول رقم (.3-1) توزيع عينة الدراسة حسب متغاير المسمى الوظيفي

| المسمى الوظيفي | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| مدقق داخلي | 5 | 16.7 |
| محاسب | 11 | 36.7 |
| رئيس مصلحة | 8 | 26.7 |
| مدير | 1 | 3.3 |
| موظف | 5 | 16.7 |
| المجموع | 30 | %100 |

المسمى الوظيفي: يبين الجدول أن 16.7 % من عينة الدراسية المسمى الوظيفي لهم " مدقق داخلي" و 36.7 من عينة الدراسية المسمى الوظيفي لهم " محاسب " و 26.7 من عينة الدراسية المسمى الوظيفي لهم " رئيس مصلحة " و 3.3 من عينة الدراسية المسمى الوظيفي لهم " مدير" و 16.7% من عينة الدراسية المسمى الوظيفي لهم "موظف" ، و يعتبر هذا التنوع في عينة الدراسة مؤشرا على توجيه الاستقالة الى الفئة المستهدفة باعتبارهم المسؤولين المباشرين على نظام الرقابة الداخلية .

الجدول رقم(04-01)توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

| المؤهل العلمي | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| دكتورة | 1 | 3.3 |
| ماجيستر | 1 | 3.3 |
| ماستر | 1 | 3.3 |
| ليسانس | 26 | 86.7 |
| أخرى | 1 | 3.3 |
| المجموع | 30 | %100 |

1 - المؤهل العلمي: يتبين من الجدول ان اغلب مسؤولي الرقابة الداخلية في عينة الدراسة ، من افراد العينة حاملي الشهادات الجامعية 86.7% من افراد العينة يحملون شهادة ليسانس ، 3.3 % يحملون شهادة ماستر، 3.3% من افراد العينة يحملون ماجيستر و 3.3 يحملون اطروحة دكتوراه في حين شهادة اخرى تمثل 3.3 % من افراد العينة و يعد ذلك من المؤشرات التي تعادل بان افراد العينة يتمتعون بمستوى تعليمي جيد و قادرون على التحكم في المؤسسة و الاجابة على الاستمارة بمنطق.[1]

الجدول رقم (05-01) توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص الأكاديمي

| التخصص الأكاديمي | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| مالية | 16 | 53.3 |
| محاسبة | 6 | 20 |
| تسيير | 2 | 6.7 |
| اقتصاد | 1 | 3.3 |
| أخرى | 5 | 16.7 |
| المجموع | 30 | 100% |

[1] تبكيوت عبد الغفور ،خداجي فارس ، مرجع سبق ذكره ، ص69

2 - التخصص الأكاديمي: يتبين من الجدول ان 53.3% من افراد العينة تخصصهم مالية و 20% تخصصهم محاسبة و 6.7% من افراد العينة تخصصهم تسيير و 3.3% من عينة الدراسة تخصصهم اقتصاد و 16.7% من افراد العينة تخصصهم تخصصات اخرى و تعتبر هذه النسب دليلا على تنوع التخصصات و ملائمتها للفئة المستهدفة مما يعد مؤشرا مفيدا يعكس تخصصات العاملين في مجال الرقابة الداخلية.

الجدول رقم(06-01) توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

| سنوات الخبرة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| اقل من 5 سنوات | 3 | 10 |
| من 5 إلى 10 سنوات | 13 | 43.3 |
| من 11 إلى 15 سنة | 5 | 16.7 |
| من 16 إلى 20 سنة | 5 | 16.7 |
| أكثر من 20 سنة | 4 | 13.3 |
| المجموع | 30 | %100 |

3 - سنوات الخبرة: يبين الجدول ان 10% من افراد العينة تراوحت خبرتهم " اقل من 5 سنوات" . 43.3% من افراد العينة تراوحت خبرتهم " من 5 الى 10 سنوات" و 16.7% من عينة الدراسة تراوحت خبرتهم " من 11 الى 15 سنة" و 16.7% من عينة الدراسة تراوحت خبرتهم " من 16 الى 20 سنة" و 13.3% من عينة الدراسة اكثر من 20 سنة يظهر الجدول ان جهات الرقابة الداخلية لدى المؤسسات تعتمد على سنوات الخبرة حيث ان غالبية خبراته لا تقل عن 5 سنوات، مما يشير الى الدور الذي تلعبه الخبرة في توجهات الادارة نحو وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.[1]

[1] تبكيوت عبد الغفور ،خداجي فارس ، مرجع سبق ذكره ، ص 69

**المطلب الثاني: عرض البيانات الوصفية**

المحور الأول الرقابة الداخلية

جدول رقم( 07 -01 )تحليل فقرات بيئة الرقابة

| العبارات | | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | التكرارات | | | | | | | |
| | | النسب | | | | | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الموافقة |
| Q1 | توجد تبعية إدارية بحيث أن كل موظف يخضع لمسؤول معين يشرف عليهم و يقيم الأداء | 0 | 2 | 1 | 17 | 10 | 4.17 | 0.791 | موافق |
| | | 0 | 6.7 | 3.3 | 56.7 | 33.3 | | | |
| Q2 | تتناسب الصلاحيات مع مسؤوليات الموظفين في المؤسسة | 0 | 0 | 11 | 14 | 5 | 3.8 | 0.714 | موافق |
| | | 0 | 0 | 36.7 | 46.7 | 16.7 | | | |
| Q3 | تقوم المؤسسة بتحليل الأخطار و تصنيفها و تحديد احتمال | 1 | 1 | 11 | 13 | 4 | 3.73 | 0.980 | موافق |
| | | 3.3 | 3.3 | 36.7 | 43.3 | 13.3 | | | |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | حدوثها | | | | | | | | |
| Q4 | تقوم المؤسسة بتقدير مخاطر مغادرة الإطارات للمؤسسة | 1 | 5 | 10 | 8 | 6 | 3.42 | 1.104 | موافق |
| | | 3.3 | 16.7 | 33.3 | 26.7 | 20 | | | |
| Q5 | توجد إجراءات تمنع اي موظف من التصرف دون موافقة مسؤوله المباشر | 2 | 2 | 6 | 11 | 9 | 3.77 | 1.165 | موافق |
| | | 6.7 | 6.7 | 20 | 36.7 | 30 | | | |
| Q6 | وجود إجراءات الرقابة في النظام المحاسبي تمنع عمليات تنبؤ تسجيلها | 2 | 2 | 6 | 13 | 7 | 3.70 | 1.119 | موافق |
| | | 6.7 | 6.7 | 20 | 43.3 | 23.3 | | | |
| Q7 | تقوم المؤسسة بتقييم مستمر لنظام الرقابة الداخلية و تطويره بحسب التغيرات المستمرة في بيئة العمل | 0 | 0 | 7 | 17 | 6 | 3.97 | 0.669 | موافق |
| | | 0 | 0 | 23.3 | 56.7 | 20 | | | |

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS [1]

[1] تبكيوت عبد الغفور ،خداجي فارس ، مرجع سبق ذكره ، ص 70

المحور الثاني: جودة القوائم المالية

جدول رقم ( 08-01 )تحليل فقرات الملائمة

| العبارات | | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | التكرارات | | | | | | | |
| | | النسب | | | | | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الموافقة |
| Q1 | وجود علاقة بين المعلومة و القرار يعزز من قدرة المعلومة المحاسبية على التوقع | 0 | 2 | 3 | 18 | 7 | 4 | 0.788 | موافق |
| | | 0 | 6.7 | 10 | 60 | 23.3 | | | |
| Q2 | وصول المعلومة المحاسبية اللازمة لمتخذي القرار في الوقت المناسب يساعد على اتخاذ القرار | 0 | 1 | 4 | 12 | 13 | 4.23 | 0.817 | موافق |
| | | 0 | 3.3 | 13.3 | 40 | 43.3 | | | |
| Q3 | تعرض المعلومة المحاسبية بصورة صادقة الوضع المالي | 0 | 3 | 2 | 15 | 10 | 4.07 | 0.907 | موافق |
| | | 0 | 10 | 6.7 | 50 | 33.3 | | | |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | للمؤسسة | | | | | | | | |
| Q4 | تتصف القوائم المالية بالحيادية و عدم التحيز | 0 | 0 | 9 | 12 | 9 | 4 | 0.788 | موافق |
| | | 0 | 0 | 30 | 40 | 30 | | | |
| Q5 | تساهم المعلومات المحاسبية بتوفير بيانات فعلية بغرض المقارنة | 0 | 0 | 2 | 18 | 10 | 4.27 | 0.588 | موافق |
| | | 0 | 0 | 6.7 | 60 | 33.3 | | | |

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS [1]

[1] تبكيوت عبد الغفور ،خداجي فارس ، مرجع سبق ذكره ، ص77

**الخاتمة:**

من تناولنا الموضوع " دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية" ومعالجة من خلال الإشكالية الآتية: " ما مدى تأثير الرقابة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية" حيث حاولنا تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه الرقابة الداخلية في إضفاء الثقة و المصداقية في القوائم المالية حيث تبين لنا أن جودة القوائم المالية مرتبطة بكفاءة ونجاح الرقابة الداخلية، هذا ما أدى بالمسئولين إلى ضرورة وضع نظام فعال للرقابة الداخلية. وكفيل بحماية أصول هذه المؤسسات وممتلكاتها من شتى أعمال التلاعب والإهمال، ويضمن سير عملياتها المحاسبية والوثائق المالية، من حالات الأخطاء و الغش و التزوير.

هذا النظام يعتمد على تنظيم جيد، وتقسيم بناء لمختلف الوظائف و تحديد المسؤوليات وعلى نظام محاسبي سليم و عناصر بشرية مؤهلة و أدوات رقابية ملائمة.

إن وجود هذا النظام يستدعي تقييمه بشكل مستمر و ذلك لمعرفة نقاط القوة و الضعف وتقديم الاقتراحات اللازمة لتجاوز نقاط الضعف و تعزيز نقاط القوة فيه.

**نتائج و اختبار فرضيات البحث:**

الرقابة الداخلية هي مجموع الإجراءات التي تضعها المؤسسة و تعمل تحت مسؤول يربط بهدف ضمان التطابق مع القوانين و القواعد وتطبق التعليمات التي تحددها الإدارة.

تهدف الرقابة الداخلية إلى ضمان صحة البيانات المالية و المحاسبية للحكم على مدى صحة الأداء، وكذا نتائج القوائم المالية و المركز المالي.

وجود علاقة بين عناصر الرقابة الداخلية ككل وجودة القوائم المالية، لكن كمكونات يوجد عنصرين فقط يساهمان في تحسين جودة القوائم المالية.

الفرضية الأولى: فيما يخص تأثير بيئة الرقابة في تحسين جودة القوائم المالية توصلنا إلى أن المؤسسات تولي أهمية بتوفير بيئة رقابية ملائمة من خلال إعداد هيكل تنظيمي للمؤسسة و الالتزام بالكفاءة و بالتالي نقبل صحة الفرضية.

الفرضية الثانية: فيما يخص تأثير تقدير المخاطر في تحسين جودة القوائم المالية و هذا راجع إلى عدم ارتباط المؤسسات بالسوق المالي و بالتالي لا تقوم بتقدير و تحليل المخاطر بنفسها و بالتالي ننفي صحة الفرضية.

الفرضية الثالثة: فيما يخص تأثير الأنشطة الرقابية في تحسين جودة القوائم المالية توصلنا إلى أن أنشطة الرقابة لا تؤثر في تحسين جودة القوائم المالية وهذا راجع إلى عدم وجود تحديد للصلاحيات لكل مستوى إداري معين، و المهام الموكلة لكل منها و المؤسسات لا تقوم بإشراك الموظفين الذين يربطهم عمل مشترك مع بعضهم في قاعة واحدة وبالتالي ننفي صحة الفرضية.

الفرضية الرابعة: فيما يخص تأثير أنظمة المعلومات و الاتصال في تحسين جودة القوائم المالية توصلنا إلى أن المعلومات و الاتصال لا تؤثر جودة القوائم المالية وهذا راجع إلى الخاتمة
غياب استعمال التكنولوجيا الحديثة و عدم توفر الوسائل اللازمة لتوفير المعلومات الضرورية للمسؤولين.

الفرضية الخامسة: فيما يخص تأثير المراقبة في تحسين جودة القوائم المالية توصلنا إلى وجود متابعة و مراقبة للمؤسسات للرقابة الداخلية و بالتالي نقبل الفرضية.

**التوصيات**:

ضرورة تعزيز و تحسين البيئة الرقابية لدى المؤسسات باعتبار ها الإطار العام للمؤسسات من خلال اطلاع الموظفين على أدوارهم بطريقة واضحة و ترسيخ مبدأ القيم الأخلاقية.

ضرورة استقلالية المؤسسات المرتبطة مع المؤسسة الأم في تحليل وتقديم المخاطر التي تهدد المؤسسة و العمل على ربط المؤسسات بالسوق المالي.

وجوب تحديث الصلاحيات لكل مستوى إداري مع بين و المهام الموكلة لكل منها، و إشراك الموظفين الذين لديهم عمل مشترك مع بعضهم في قاعة واحدة.

ضرورة تطوير نظم المعلومات و الاتصال في المؤسسات بإعداد استراتيجية ملائمة والاعتماد على الوسائل المناسبة لتزويد المسؤولين بالمعلومات الضرورية في الوقت المناسب.

العمل على المراقبة والتقييم المستمر لنظام الرقابة الداخلية من أجل تحقيق أهداف المؤسسة.

**قائمة المراجع:**

**أولا: الكتب**

أ - باللغة الغربية


- أحمد حلمي جمعة، "تطور معايير التدقيق و التأكيد الدولية و قواعد أخلاقيات المهنة"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- أحمد نور و آخرون، الرقابة و مراجعة الحسابات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989.
- خالد أمين عبد الله، التدقيق و الرقابة في البنوك، دار وائل، عمان، الطبعة الأولى، 1998.
- حسام إبراهيم، "تدقيق الحسابات بين النظرية و التطبيق"، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون و موزعون، عمان، الأردن، 2010
- وجدي حامد حجازي ،تحليل القوائم المالية في ضل المعايير المحاسبية ، دار التعليم الجامعي،الإسكندرية،2011..
- خلف عبد الله الوردات ، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق ،مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ،الاردن ،2006.
- الجعارات خالد جمال، معايير التقارير المالية الدولية ،إثراء للنشر و التوزيع ،الطبعة الأولى،2008.
- شعيب شنوف ،التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية الإبلاغ المالي ،دار زهران للنشر ،الأردن ،الطبعة الأولى،2012.
- طارق عبد العال حماد ،موسوعة معايير المحاسبة ،كلية العلوم عين الشمس،الإسكندرية،2006.
- عبد الفتاح الصحن، محمد سرايا ،الرقابة ومراجعة الداخلية على المستوى الجزئي والكلي ،الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2004.
- عبد الرؤوف جابر، الرقابة المالية و المراقب المالي من الناحية النظرية، طبعة الاولى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان ، 2004.
- رعد عبدالله الطائي ، عيسى قدارة ، ادارة الجودة الشاملة ، عمان، الاردن، 2008،ص28
- لرقط عبد المهدي ،دور المراقبة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية ،جامعة 02 أوت 1955، سكيكدة،2015/2014.
- غسان فلاح المطارنة، "تدقيق الحسابات المعاصرة الناحية النظرية"، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2009.

- فتحي رزق السوافري و آخرون، الاتجاهات الحديثة في الرقابة و المراجعة الداخلية، الدار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002.
- دريد كامل آل شبيب، "إدارة البنوك المعاصرة"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- محمد فضل مسعد وخالد راغب الخطيبٌ، " دراسات متعمقة في تدقيق الحسابات"، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العالمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2009.
- محمد السيد سرايا، " أصول و قواعد المراجعة و التدقيق الشامل"، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.
- محمد التوهامي طواهر، مسعود الصديقي، المراجعة و تدقيق الحسابات الإطار النظري و الممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
- مؤيد راضي خنفر، تحليل القوائم المالية دار المسيرة للنشر و التوزيع، السنة غير مذكورة ،
- سام محمد الوقاد ولؤي محمد وديان، " تدقيق الحسابات(1)"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010.

أ - باللغة الفرنسية

Haminialel, le contrôle interne et l'élaboration du biloncomptital office du publications universitaires, 2003, p23.

**ثانيا: رسائل دكتورة**

- إبراهيم يرقي و محمد سعيدي ،اثر تقييم المراجع الخارجي لأدلة الإثبات على جودة القوائم المالية، جامعة الدكتور يحي فارس المدية ، 2015/2014 .
- بن بلقاسم سفيان ،النظام المحاسبي الدولي و ترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة و تطور الأسواق المالية ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2010

**ثالثا: مذكرات ماجيستر و ماستر**

- تبكيوت عبد الغفور، خداجي فارس ، دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر ،جامعة بومرداس ،2017/2016.
- رحيش سعيدة، مدى توافق القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية مع معايير الابلاغ المالي الدولية، جامعة امحمد بوقرة،بومرداس،2014/2013

- غاشوش عايدة ،لقصير مريم ،دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، جامعة منتوري قسنطينة ،2011،
- ديلمي عمر، اثر المراجعة الخارجية على مصداقية المعلومة المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية " دراسة حالة من خلال الاستبيان"، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2008-2009
- محمد علي محمد الجابري، تقديم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن "دراسة ميدانية"، رسالة ماجيستر، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، صنعاء، 2014
- لبنى محدادي ، اثر التدقيق المحاسبي على جودة القوائم المالية، جامعة القاصدي مرباح،ورقلة،2014/2013.
- صباحي نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية و أثره على جودة المعلومة، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر3، 2011/2010

**رابعا: المجلات**

- حسين أحمد دحدوح، "دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية و فعاليتها في الشركات: دراسة ميدانية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد24، العدد1، 2008.
- رشا بسير الجرد، "أثر تقييم مكونات الرقابة الداخلية على تقدير خطرها في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية: دراسة ميدانية في سوريا"، المجلة الجامعية، المجلد 3، العدد15، 2013.
- سليمان سند اليسوع و آخرون، "جودة هياكل الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية coso" الأردنية وفقا لإطار، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، سلسلة العلوم و الاقتصادية القانونية، المجلد32، العدد الاول ،2010.
- سامح رفعت أبو حجر وإيمان أحمد محمد رويحة، " دور المراجعة الداخلية كآلية لتقويم نظم الرقابة الداخلية في ظل تطبيق حوكمة الشركات في مصر"، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الخامس لقسم المحاسبة كلية التجارة، جامعة القاهرة .
- محمود العتيبي، " تقييم مستوى حاكمية تكنولوجيا المعلومات في جامعة الطائف باستخدام مقياس كوبيت"، دراسات، العلوم الإدارية، المجلد41، العدد1، 2014.

**سادسا: تقارير، دراسات ،ونشرات صادرة عن هيئات ومنضمات**

- الاتحاد الدولي للمحاسبين ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين، " دليل الممارسات الجيدة الدولية تقويم و تحسين الرقابة الداخلية بالمنشات"، إصدارات باللغة العربية برعاية شركة عسير، 2013.
- إضاءات، "بازل الأولى و بازل الثانية"، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الخامسة، العدد الرابع، 2012
- . دليل التدقيق على تقنية المعلومات للأجهزة العليا للرقابة و المحاسبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، الرياض،2013.
- فهد فايز المدرع، " المعايير العالمية لأمن المعلومات"، ورقة عمل، مركز التميز لأمن المعلومات.

**خامسا: مدخلات العلمية في التظاهرات العلمية**

- عبد الرحمان العايب، " نشاط التدقيق الداخلي بين الواقع الجزائري و الممارسات الدولية، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر بين الواقع و الأفاق في ظل المستجدات العالمية المعاصرة"، منشورة، جامعة 20اوت 1955، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،11-12 أكتوبر 2010، ص5

**ملخص:**

دور الرقابة الداخلية في تحسبن جودة القوائم المالية

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية، و ذلك بالاعتماد على مجموعة من المراجع الخاصة بالموضوع " كتب، مجلات، مواقع انترنت و غيرها" و لتحقيق أهداف هذه الدراسة و اختبار فرضياتها قمنا بتصميم استبيان وزع على المدققين الداخلين و المسؤولين عن عملية الرقابة الداخلية، و من أهم النتائج المتوصل إليها هو أن نظام الرقابة الداخلية عامل أساسي في تحقيق أهداف المنشاة، تستعملها المؤسسة من اجل تقييم أداء أنشطتها المختلفة: المحاسبية، المالية، التشغيلية و الإدارية، الكشف عن نقاط الضعف فيها و تنبيه الإدارة بما قد تواجهه من مخاطر مستقبلية و تقديم التوصيات اللازمة لمعالجة ذلك، كما يوفر هذا النظام الضمانات الكافية بان القوائم المالية يمكن الاعتماد عليها باعتبارها ذات جودة عالية.

الكلمات المفتاحية:

الرقابة الداخلية، القوائم المالية، المؤسسات الاقتصادية

**Summary:**

The role of internal control in calculating the quality of financial statements.

This study aims to identify the role of internal control in improving the quality of financial statements, based on a set of references on the subject 'books, magazines, websites, etc.' and to achieve the objectives of this study and test its hypotheses we have designed a questionnaire which we distributed to the auditors involved and responsible for the internal control process, and one of the most important results is that the internal control system is an essential factor in achieving the organization's objectives, used by the institution to evaluate the performance of its various activities:

accounting, financial, operational and administrative, To detect its weaknesses and alert the organization of future risks and make recommendations to address it, this system also provides adequate assurances that financial statements can be relied upon as high quality.

Keywords:

Internal control, financial statements, economic institutions